



كلية التجارة
جامعة طنطا



مجلة البحوث المحاسبية

يصدرها قسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة طنطا

المجلد ١٣، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٥

Print Issn: 2682-3446
Online Issn: 2682-4817

مجلة البحوث المحاسبية

<https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx>

أثر طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية) على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة

والأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

بسمة حسن محمد الاباصيري

مدرس، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية الاعمال، جامعة الاسكندرية، مصر

تاريخ النشر الالكتروني: سبتمبر 2025

للتأصيل المرجعي: الاباصيري، بسمة حسن محمد. (2025) أثر طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية) على العلاقة بين

خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

، **مجلة البحوث المحاسبية**، 12 (3)، 50-90

المعرف الرقمي: 10.21608/abj.2025.440644

أثر طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية) على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

بسمه حسن محمد الاباصيري

مدرس، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية الاعمال ، جامعة الاسكندرية، مصر

تاريخ المقال

تم استلامه في 2 يونيو 2025، وتم قبوله في 2 يوليو 2025، هو متاح على الإنترنت سبتمبر 2025

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر خصائص لجنة المراجعة (الحجم والاستقلال وعدد الاجتماعات) على الأداء المالي للشركة، وأثر طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية) كمتغير معدل لهذه العلاقة. ولتحقيق هدف البحث، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، خلال الفترة من 2019 حتى 2022. وقد توصلت الباحثة في ظل التحليل الأساسي، إلى وجود تأثير معنوي فقط لمتغير استقلال لجنة المراجعة على الاداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما تم التوصل إلى نفس النتيجة عند ادخال متغير طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية) كمتغير معدل للعلاقة. وفي ظل التحليل الإضافي، تم التوصل إلى أن متغير طبيعة ملكية الشركة (عائلية أو غير عائلية) لم يكن له تأثير معنوي سواء عند اختباره كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي، أو كمتغير رقابي، وتدل هذه النتيجة على أن نوع ملكية الشركة لا يُعد عاملاً حاسماً في تفسير العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (مثل الحجم، الاستقلالية، وتكرار الاجتماعات) والأداء المالي في البيئة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: لجنة المراجعة؛ الأداء المالي؛ طبيعة الملكية (عائلية/ غير عائلية)

1 . مقدمة البحث

يعتبر الاستثمار الأداة الرئيسية لتنمية أي اقتصاد. الا أن، حالة الغش المالي تعطي صورة فاسدة ليس فقط للشركة¹ التي حدث فيها الغش، ولكن ايضاً إلى الدولة ككل (Bhasin, 2013) ، ومن ثم تؤدي مثل هذه الأحداث إلى انخفاض الاستثمار سواء من قبل المستثمرين الأجانب أو المحليين، مما يعيق التنمية الاقتصادية للدولة. ويؤكد (Orjinta & Evelyn, 2018) أن الفضائح المالية حول العالم وانهيار مؤسسات الشركات الكبرى مثل Enron ، WorldCom ، Satyam قد هزت ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال، ومثل تلك الفضائح

المالية اظهرت بوضوح أهمية وفعالية ممارسات حوكمة² الشركات القائمة على تعزيز الشفافية والمساءلة. وتعد الحوكمة الجيدة للشركات خطوة مهمة في بناء الثقة في السوق وتشجيع تدفقات الاستثمار الدولي الأكثر استقراراً وطويلة الأجل (Bergstresser & Philippon, 2006). وتشمل ممارسات حوكمة الشركات استخدام أدوات لمراقبة الإدارة العليا، من أجل حماية ثروة الملاك وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية (Anum, 2010).

وفي ضوء تلك الفضائح المحاسبية تم تمكين دور حوكمة الشركات، وخاصة لجنة المراجعة، في ضمان نزاهة التقارير المالية (Wilbanks *et al*, 2017). حيث تعتبر لجان المراجعة المكون الرئيسي لنظم حوكمة الشركات الفعالة. ويعد دور المراقبة الذي تقوم به لجان المراجعة هو عنصر أساسي في حوكمة الشركات، مما يساعد على التحكم في ممارسات المديرين ومراقبتها (Campbell & Mínguez 2008; Afify, 2009).

علاوة على ذلك، يمكن للجان المراجعة تحسين جودة التقارير المالية³ وتقليل مخاطر المراجعة، وبالتالي تحسين جودة الأرباح المفصح عنها (Abernathy *et al*. 2015؛ Contessotto & Moroney 2014). لذلك، تلعب لجان المراجعة دوراً مهماً في الإشراف على إدارة الشركة ومراقبتها، بهدف حماية مصالح الملاك (Kallamu & Saat, 2015). ومن المسلم به أن لجنة المراجعة الفعالة تركز على تعزيز أداء الشركة وقدرتها التنافسية، تحسين ثروة المساهمين ومنع المديرين من تعظيم مصالحهم الشخصية (Herdjiono & Sari, 2017) لذلك ترتبط الخصائص الجيدة للجان المراجعة بالأداء الجيد للشركة.

تم تطوير قواعد حوكمة الشركات لتقديم توصيات ومتطلبات للشركات للامتثال لها، وتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل جميع أنواع الشركات بما في ذلك الشركات العائلية. ومع ذلك، تختلف هياكل الحوكمة في الشركات العائلية عن نظيراتها من غير العائلية حيث تتكون الشركات العائلية من نظامين مختلفين: الأسرة والأعمال (the family and the business). وعلى الرغم من ذلك، كان هناك اتجاه أو ميل إلى التوصية بهياكل حوكمة موحدة وتنفيذها في الشركات العائلية وغير العائلية (Melin & Nordqvist, 2007). ومع ذلك، قد لا تكون إصلاحات حوكمة الشركات في الشركات العامة ذات صلة بالشركات العائلية حيث تواجه الأخيرة مشاكل أقل في النوع الأول من الوكالة، وهي تلك التي تحدث بين الملاك والمديرين (Ho & Kang, 2013; Ali *et al*, 2007)، ففي الحوكمة العامة يتم تطوير الهياكل، بما في ذلك مجلس الإدارة ولجانه، بسبب مشاكل الوكالة بين الملاك والمديرين لممارسة الإشراف والمراقبة. ومع ذلك، تتطلب الشركات العائلية هياكل وآليات حوكمة مختلفة، مثل مجالس الأسرة، للحد من النزاعات بين أفراد العائلة، وتبادل الرؤية (Mustakallio *et al*. 2002) وبالتالي، يصبح من المهم دراسة ما إذا كانت هياكل الحوكمة _ خاصة خصائص لجنة المراجعة _ المنصوص عليها في قانون حوكمة الشركات تلعب دوراً فعالاً في تحسين أداء

الشركات المدرجة في قائمة العائلات مقارنة بالشركات غير العائلية وما إذا كانت ملكية الأسرة ومشاركتها تُحدّد العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وأداء الشركة.

وفي سياق الشركات العائلية وغير العائلية، تلعب لجنة المراجعة دوراً محورياً في تحسين الأداء المالي. ففي الشركات العائلية، غالباً ما تواجه هذه الشركات تحديات فريدة مثل تداخل العلاقات الشخصية مع القرارات المالية والإدارية، ما يجعل دور لجنة المراجعة أكثر أهمية لضمان الحوكمة الفعالة وتفاذي تضارب المصالح. أما في الشركات غير العائلية، فوجود لجنة مراجعة قوية يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين الخارجيين وتحسين سمعة الشركة في السوق.

2. مشكلة البحث

يمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة على التساؤلات التالية، نظرياً وعملياً: هل تؤثر خصائص لجنة المراجعة (الحجم والاستقلال وعدد مرات الاجتماع) على الأداء المالي للشركة؟ وهل يختلف ذلك التأثير باختلاف هيكل الملكية (عائلية وغير عائلية)، كمتغير معدل Moderator لهذه العلاقة؟، وأخيراً إذا كانت الدراسات السابقة تؤيد وجود علاقة بين خصائص لجنة المراجعة (الحجم والاستقلال وعدد الاجتماعات) والأداء المالي للشركة فهل توجد أدلة عملية على هذه العلاقة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟ وإن وجدت فما هي دلالاتها؟

3. هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في دراسة واختبار أثر خصائص لجنة المراجعة (الحجم والاستقلال وعدد الاجتماعات) على الأداء المالي للشركة، وأثر طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية) كمتغير معدل لهذه العلاقة.

4. أهمية ودوافع البحث

من خلال مشكلة البحث وأهدافه يمكن تحديد أهميته العلمية والعملية ودوافعه على النحو التالي:
تكمّن أهمية البحث العلمية في تناوله لموضوع العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة وتقييم أثر طبيعة ملكية الشركات (عائلية أو غير عائلية) على العلاقة محل الدراسة. فهو يعد امتداد للدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة بين متغيرين رئيسيين على قدر كبير من الأهمية (خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة) والتي جذبت انتباه العديد من الباحثين في السنوات الأخيرة. ورغم كثرة البحوث التي تناولت موضوع لجان المراجعة إلا أنه يوجد ندره في الدراسات التي تناولت الاختلافات بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية وخصائص لجنة المراجعة فيتطلب متغير اختلاف هيكل الملكية (العائلية وغير العائلية) المزيد من الاستكشاف ومزيد من الدراسة وتحاول الباحثة المساهمة في تضييق فجوة البحوث المحاسبية في هذا المجال.

وتكمن أهمية البحث العملية في كونه يسعى إلى اختبار أثر خصائص لجنه المراجعة على الأداء المالي للشركة اضافة الى اختبار أثر هيكل الملكية كمتغير معدل على هذه العلاقة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ويعد مجال البحث عن اختلاف فعالية خصائص لجنة المراجعة في الشركات العائلية وغير العائلية مجال بحثي يعاني من ندرة نسبية في مصر. كما تستمد هذه الدراسة اهميتها العملية من منفعتها لكل من المستثمرين وسوق رأس المال وغيرهم من اصحاب المصلحة وغيرها من الدول النامية التي تتشابه بيئة الأعمال فيها مع بيئة الأعمال المصرية.

ورغم كثرة دوافع هذا البحث الا أن أهمها محاولة الباحثة إيجاد دليل عملي على مدى صحة العلاقة محل الدراسة من عدمه في بيئة الممارسة المهنية المصرية، من خلال اتباع منهجية متكاملة. يضاف إلى ذلك تحاول الباحثة مسايرة اتجاه البحوث الأجنبية ذات الصلة بإجراء نوعان من التحليل وهما التحليل الأساسي والتحليل الإضافي، وبذلك يحاول هذا البحث تضيق الفجوة في الدراسات الأكاديمية التي تمت في دول متقدمة والدراسات التي تمت في جمهوريه مصر العربية في هذا المجال.

5. حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة واختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة وذلك بالشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، لذلك لن يتم التعرض للعوامل الأخرى المؤثرة على الأداء المالي للشركة الا بقدر ما يلزم علمياً لمعالجة مشكلة البحث، كما سوف تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية في الفترة من 2019 إلى 2022. ومن ثم يخرج عن نطاق الدراسة المؤسسات المالية وكذلك الشركات غير المدرجة بالبورصة. كما اقتصر البحث على خصائص لجان المراجعة المتمثلة في (الحجم والاستقلال وعدد الاجتماعات)، كما قامت الباحثة بالاعتماد على معدل العائد على حقوق الملكية لقياس الأداء المالي للشركة. واخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المستخدمة في اختبار العلاقة محل الدراسة.

ولتحقيق هدف البحث ومعالجة مشكلته في ضوء هذه الحدود سيتم تقسيم ما تبقى منة على النحو التالي: (6) تحليل الدراسات السابقة واشتقاق الفروض، (7) منهجية البحث، (8) نتائج اختبار الفروض، (9) التحليل الإضافي، (10) نتائج البحث، (11) توصيات البحث، (12) الدراسات المستقبلية المقترحة.

6. تحليل الدراسات السابقة واشتقاق الفروض

تحقيقاً لهدف البحث، سنتناول الباحثة في هذه الجزئية الجوانب التالية؛ الأساس النظري لفهم أهمية حوكمة الشركات، مفهوم لجان المراجعة وأهميتها وطبيعة عملها وأهم خصائصها، تحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والأداء المالي للشركة واشتقاق فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

1.6 الإطار النظري للبحث

ترتبط حوكمة الشركات بالعديد من الأطر النظرية المختلفة كنظرية الوكالة Agency Theory نظرية أصحاب المصلحة، نظرية الإشراف ونظرية الاعتماد على الموارد Resource Dependence Theory . هذه النظريات تم الاعتراف بها من قبل الباحثين من أجل الحصول على نظرة ثاقبة وفهم أفضل لقضايا حوكمة الشركات. لذلك لغرض هذه الدراسة، يتم استخدام هذه النظريات كإطار نظري من أجل توفير فهم لخصائص لجنة المراجعة وأداء الشركة (Nelson and Jamil, 2011).

1.1.6 نظرية الوكالة

نشأت نظرية الوكالة في أوائل السبعينيات وكان أول العلماء الذين اقترحوا نظرية الوكالة هم Stephen Ross and Barry Mitnick، وتعد نظرية الوكالة إطار نظري يستخدم في الاقتصاد والإدارة لفهم العلاقة بين الأطراف التي تتضمن فيها شخصاً (الوكيل) يتخذ القرارات أو ينفذ المهام نيابةً عن شخص آخر (الأصيل). تقوم هذه النظرية على فكرة أن هناك تضارباً محتملاً في المصالح بين الأصيل والوكيل. الأصيل قد يكون لديه أهداف معينة يرغب في تحقيقها، بينما الوكيل قد يكون لديه أهداف شخصية قد لا تتماشى دائماً مع أهداف الأصيل.

تم تطبيق نظرية الوكالة في الشركات على مستوى واسع في عام 1980 حيث كان ينظر الى المديرين باعتبارهم وكلاء يعملون نيابة عن المساهمين. وفقاً لنظرية الوكالة، قد تحدث مشكلة الوكالة بسبب فصل إدارة الشركة وملكيتهما لأن الوكلاء لديهم حقوق التحكم في الشركة وقد يقومون بسلوكيات انتهازية (Jensen & Meckling 1976 ; Fama & Jensen 1983). ولحل هذه المشكلات، تقترح نظرية الوكالة طرقاً مثل وضع عقود تحفيزية تربط بين أداء الوكيل والمكافآت، أو زيادة الرقابة على الوكيل من قبل الأصيل، لضمان أن يتم تحقيق مصالح الأصيل بشكل أفضل.

وترتبط نظرية الوكالة بشكل وثيق بحوكمة الشركات، حيث تساعد في تفسير وفهم ديناميكيات العلاقة بين المساهمين (الأصيل) والإدارة التنفيذية (الوكيل) داخل الشركة، حيث أن حوكمة الشركات تشير إلى النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات، وتعتبر آلية لضمان أن الإدارة تعمل بما يتفق مع مصالح المساهمين

والملاك. ويمكن توضيح العلاقة بين نظرية الوكالة وحوكمة الشركات ومن ثم لجنة المراجعة من خلال النقاط التالية

- تضارب المصالح: نظرية الوكالة تركز على تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل. في سياق حوكمة الشركات، هذا يعني أن الإدارة التنفيذية قد تتخذ قرارات تعزز منافعها الشخصية على حساب مصلحة المساهمين. لذلك، تهدف حوكمة الشركات إلى تقليل هذا التضارب من خلال وضع سياسات وإجراءات تعزز من شفافية القرارات وتوافقها مع مصلحة المساهمين.
- آليات الرقابة والمساءلة: حوكمة الشركات توفر آليات مثل مجالس الإدارة، ولجان المراجعة، ونظم التعويضات، التي تم تصميمها وفقاً لمبادئ نظرية الوكالة لضمان أن الوكلاء (المديرين التنفيذيين) يخضعون للمراقبة والمساءلة. هذه الآليات تساعد في تقليل السلوك الانتهازي للمديرين وزيادة توافق أفعالهم مع مصالح المساهمين.
- عقود التحفيز: نظرية الوكالة تشير إلى أهمية تصميم عقود تحفيزية تربط بين أداء الوكيل ومكافآته. كما ان حوكمة الشركات تطبق هذا المبدأ من خلال برامج تعويض المدراء التي تربط مكافآتهم بنتائج الشركة وأدائها المالي على المدى الطويل، مما يحفزهم على اتخاذ قرارات تصب في مصلحة المساهمين.
- تقليل تكاليف الوكالة: تكاليف الوكالة هي التكاليف التي تنشأ نتيجة الحاجة لمراقبة وتحفيز الوكيل لضمان عمله في مصلحة الأصيل. وحوكمة الشركات الجيدة تسعى إلى تقليل هذه التكاليف من خلال إنشاء نظام فعال للرقابة والشفافية، مما يعزز الثقة بين المساهمين والإدارة.

وقد اشار (Zahirul & Bhattacharjee 2010) إلى أن نظرية الوكالة اشارت الى أن لجنة المراجعة تقوم بتعزيز فاعليتها في المراقبة من خلال المعرفة المالية والمحاسبية المتقدمة عن طريق منع الاحتيال في الشركات وبالتالي التخفيف من مشكلة الوكالة بين المديرين والمساهمين وتؤدي إلى أداء أفضل للشركة كما ان وجود مديرين غير تنفيذيين يمتلكون معارف وخبرات متنوعة يمكن أن تعمل كآلية مراقبة فعالة للإشراف على سلامة القوائم المالية للشركة للحد من صراع الوكالة وتحسين سمعة الشركة وكذلك أداء الشركة.

كما اشار (Lee 2014) ، أنه بالاستناد على نظرية الوكالة فإن المجالس المستقلة للجنة المراجعة تعمل بالتأكيد على تحسين أداء الشركة حيث تفترض نظرية الوكالة دائماً أن المديرين عادة ما يكونون أنانيين ويتصرفون بأفعال فردية. وبالتالي، فإن الاستقلالية الفعالة للجنة المراجعة التي ليس لديها علاقة شخصية أو مالية مع الشركة يمكن أن تحمي مصالح المساهمين من خلال مراقبة أنشطة الإدارة. أيضاً اشار (Baccouche 2015) إلى أنه من خلال تطبيق نظرية الوكالة، فإن الحجم الكبير للجنة المراجعة يؤدي الى ان يكون هناك قاعدة معرفية متنوعة أو فهم أعمق لمراقبة أنظمة المعلومات الإدارية يمكن أن يساعد أيضاً في تقليل تكلفة الوكالة ويحسن من أداء الشركة.

وتخلص الباحثة مما سبق الى أن نظرية الوكالة توفر الأساس النظري لفهم أهمية حوكمة الشركات ودورها في تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف المعنية في الشركة، وضمان أن تدار الشركة بما يعزز قيمتها على المدى الطويل.

2.1.6 نظرية الاعتماد على الموارد

نشأت هذه النظرية في السبعينيات وكان أول العلماء الذين اقترحوا هذه النظرية Jeffrey Pfeffer and Gerald R. Salancik وتركز هذه النظرية على كيفية اعتماد الشركات على الموارد الخارجية وكيفية تأثير هذا الاعتماد على سلوكها وقراراتها الاستراتيجية. وفي سياق حوكمة الشركات، تلعب لجنة المراجعة دورًا محوريًا في مراقبة وإدارة هذا الاعتماد بما يتماشى مع مصالح الشركة واستدامتها. وقد أشار البعض (Hillman *et al*, 2011; Carcello *et al*, 2007; Turley & Zaman, 2009) إلى أنه يمكن توضيح العلاقة بين نظرية الاعتماد على الموارد ولجنة المراجعة من خلال النقاط التالية

- مراقبة المخاطر المتعلقة بالاعتماد على الموارد: تكون لجنة المراجعة مسؤولة عن تقييم المخاطر المالية وغير المالية التي قد تنشأ نتيجة الاعتماد المفرط على موارد خارجية مثل الموردين، التمويل، أو التكنولوجيا. من خلال نظرية الاعتماد على الموارد، تكون اللجنة مدركة للمخاطر المحتملة مثل تقلب الأسعار، توافر المواد، أو الاعتماد على موردين معينين، وتعمل على تطوير استراتيجيات للتخفيف من هذه المخاطر.
- التأكد من التنوع وتوزيع المخاطر: وفقًا لنظرية الاعتماد على الموارد، يُعتبر تنوع مصادر الموارد استراتيجية رئيسية لتقليل التبعية وتقليل المخاطر. لجنة المراجعة يمكن أن تلعب دورًا في مراجعة استراتيجيات الشركة لضمان عدم الاعتماد بشكل مفرط على مورد أو جهة واحدة، والتأكد من أن الشركة لديها خطط بديلة للتعامل مع أي نقص في الموارد.
- التقييم الدوري للعقود مع الموردين والشركاء: لجنة المراجعة تقوم بمراجعة العقود والعلاقات التجارية مع الموردين والشركاء الرئيسيين للتأكد من أنها تتماشى مع أهداف الشركة الاستراتيجية وتقلل من الاعتماد على جهات خارجية. وفقًا لنظرية الاعتماد على الموارد، يجب على اللجنة التأكد من أن هذه العلاقات تُدار بشكل يضمن توافر الموارد الحيوية للشركة بشكل مستدام.
- التأثير على الهيكل التنظيمي: نظرية الاعتماد على الموارد تشير إلى أن الشركات تحتاج إلى تعديل هيكلها التنظيمي وإدارتها لتحسين قدرتها على الوصول إلى الموارد الخارجية. لجنة المراجعة يمكن أن تساهم في هذا من خلال تقديم توصيات حول التعديلات اللازمة في هيكل الشركة لضمان أن العلاقات مع الموردين والشركاء تُدار بفعالية وشفافية.

■ الرقابة على الامتثال للمعايير والقوانين: تعتمد الشركات على بيئات قانونية وتنظيمية لتأمين موارد معينة. لجنة المراجعة تراقب التزام الشركة بالمعايير والقوانين المتعلقة بالحصول على الموارد. هذا يشمل التأكد من أن الشركة تمتثل للوائح البيئية، التجارية، أو أي تنظيمات أخرى تؤثر على تدفق الموارد.

■ التفاعل مع الأطراف الخارجية: لجنة المراجعة قد تتفاعل مع الجهات الخارجية مثل المراجعين أو الجهات الرقابية لضمان أن اعتماد الشركة على الموارد يتم بشكل يتماشى مع القوانين والممارسات الأخلاقية. هذا يتضمن مراجعة سياسات الشركة التي قد تؤثر على علاقتها بالبيئة الخارجية، مثل السياسات المتعلقة بالاستدامة أو المسؤولية الاجتماعية.

وتخلص الباحثة مما سبق الى أن لجنة المراجعة تلعب دورًا هامًا في تطبيق مبادئ نظرية الاعتماد على الموارد من خلال مراقبة وتحليل العلاقات الخارجية للشركة وتقديم التوصيات اللازمة لضمان أن هذه العلاقات تدعم استدامة الشركة وأهدافها الاستراتيجية.

2.6 مفهوم لجنة المراجعة

تم تقديم عدة تعريفات للجنة المراجعة فقد عرفها تقرير لجنة (1987) Treadway بأنها لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة تكون مسؤولة عن متابعة الأمور المالية في الشركة لمساعدة مجلس ادارتها في اتخاذ القرارات المالية التي قد لا يكون لديه الوقت أو الخبرة الكافية لمعرفه تفاصيلها. وقد عرفها (2014) Arens & Beasley بأنها "عدد مختار من أعضاء مجلس إدارة الشركة وتتضمن واجباتهم مساعدة المراجعين على البقاء مستقلين عن الإدارة. وعرفها (2015) Deloitte بأنها لجنة إشراف تساعد في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وفي مراقبة إدارة الشركة من التلاعب بالأرقام لمصلحتها. وعرفها (2016) García et al على أنها اللجنة التي لديها السلطات والصلاحيات الكاملة التي تكفي لحماية اصحاب المصالح من خطر الإدارة من خلال ضمان تقديم التقارير المالية الموثوق بها وتدعيم الرقابة الداخلية عن طريق بذل الجهود الحثيثة.

ووفقاً لقواعد القيد والشطب المصرية لعام 2025 تعرف لجنة المراجعة بأنها لجنة منبته من مجلس الإدارة تتكون من عدد فردي من الاعضاء لا يقل عن ثلاثة من بين اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجوز أن تضم اللجنة في عضويتها اعضاء من خارج الشركة، ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة من المستقلين على أن يكون رئيس اللجنة من بينهم. ويجب أن يكون أعضاء اللجنة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة وأن يكون عضو منهم على الأقل لديه خبرة بالشئون المالية والمحاسبية. وتعفى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن 100 مليون جنيه من وجود لجنة للمراجعة بها.

وتخلص الباحثة مما سبق الى انه يمكن تعريف لجنة المراجعة على أنها لجنة مستقلة عادة ما يتم تشكيلها داخل الهيكل التنظيمي للشركات أو المؤسسات لضمان الامتثال والشفافية والمساءلة في العمليات المالية والإدارية، تتكون اللجنة غالبًا من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أو المختصين في المجالات المالية والمحاسبية، وتعمل كحلقة وصل بين الإدارة ومجلس الإدارة ومراقب الحسابات.

3.6 مهام لجنة المراجعة

أوضحت المادة (37) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وفقاً لأخر تعديلاتها في فبراير 2025 أن مهام لجنة المراجعة تتمثل فيما يلي

- أ- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بتطبيقها.
- ب- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- ج- فحص ومراجعة اليات وادوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعه تنفيذ توصياتها.
- د- فحص الاجراءات التي تتبع في اعداد ومراجعته ما يلي
 - القوائم المالية الدورية والسنوية.
 - نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
 - الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- هـ- فحص مشروعات القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيدا لإرسالها لمراقب الحسابات.
- و- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد اتعابهم والنظر في الامور المتعلقة باستقلالهم أو إقالتهم وبما لا يخالف احكام القانون.
- ز- إبداء الرأي بشأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهم.
- ح- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعه ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- ط- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم ابرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى اخلالها او اضرارها بمصالح الشركة او المساهمين فيها. وعلى اللجنة التحقق من استجابة إدارة الشركة لتوصيات مراقب الحسابات والهيئة.

4.6 أهمية لجنة المراجعة

لجنة المراجعة هي جزء رئيسي من هيكل حوكمة الشركات، وهي تقوم بدور حيوي في تعزيز الحوكمة المؤسسية. وأشار (Karamanou & Vafeas 2019; Haldar & Nageswara, 2020; KPMG 2021)

أن أهمية لجنة المراجعة تتبع من المنافع التي تقدمها للعديد من الجهات الرئيسية كما يلي

1.4.6 أهمية لجنة المراجعة لمجلس الإدارة

تساهم لجنة المراجعة في تعزيز الرقابة على العمليات المالية وتحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه الشركة، مما يساعد مجلس الإدارة في اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على معلومات دقيقة. كما تساعد اللجنة في ضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح المالية، وهو ما يقلل من المخاطر القانونية والتنظيمية. وتعمل اللجنة على تعزيز الشفافية في إعداد التقارير المالية وتقديم معلومات دقيقة إلى مجلس الإدارة.

2.4.6 أهمية لجنة المراجعة لمراقب الحسابات

تعمل لجنة المراجعة كوسيط بين مراقب الحسابات ومجلس الإدارة، مما يساعد على التواصل الفعال بين الجهتين، كما انها تعزز من استقلالية مراقب الحسابات من خلال توفير بيئة تدعم المراجعة غير المتحيزة، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية. وتقوم اللجنة بمراجعة نتائج المراجعة وتوصيات مراقب الحسابات، مما يساهم في اتخاذ القرارات التصحيحية إذا لزم الأمر.

3.4.6 أهمية لجنة المراجعة للمراجع الداخلي

تدعم لجنة المراجعة استقلالية المراجع الداخلي وتساهم في تحسين آلية الإبلاغ عن النتائج والعمليات المالية إلى الإدارة العليا. وتضمن لجنة المراجعة أن وظيفة المراجعة الداخلية تعمل بكفاءة وفعالية، مما يساعد في الكشف عن المخاطر المحتملة وتقليلها. كما انها تعمل على تنسيق جهود المراجعة الداخلية مع المراجعة الخارجية لضمان أن التقارير المالية تمثل صورة دقيقة لوضع الشركة.

4.4.6 أهمية لجنة المراجعة للأطراف الخارجية (المستثمرين والمساهمين)

تعمل لجنة المراجعة على تعزيز الثقة من خلال ضمان نزاهة ودقة التقارير المالية، تساهم في تعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين في الإدارة المالية للشركة. كما تساعد اللجنة في كشف ومعالجة المخاطر المالية مبكراً، مما يساهم في استقرار الشركة المالي ويقلل من المخاطر التي قد تؤثر على الأطراف الخارجية. وتساهم في تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية، مما يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على معلومات موثوقة.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن لجنة المراجعة لها دوراً أساسياً في تعزيز الحوكمة المؤسسية وتمتد أهميتها لتشمل العديد من الجهات ذات الصلة بالشركة كمجلس الادارة والمراجع الداخلي والخارجي والاطراف الخارجية.

5.6 خصائص لجنة المراجعة

تناولت العديد من الدراسات (DeZoort *et al*,2002: Beasley *et al*,2000: Klein, 2002: Cohen *et al*,2004: Haji & Mutalib,2016) أهم خصائص لجنة المراجعة والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير على فعالية ادائها لمسئوليتها ومهامها مثل الاستقلال، الخبرة المالية، حجم اللجنة أو عدد أعضائها، عدد الاجتماعات، مدة بقاء اعضاء لجنة المراجعة، نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة، ولأغراض الدراسة الحالية سوف يتم التركيز على ثلاثة فقط من تلك الخصائص وذلك على النحو التالي:

1.5.6 حجم لجنة المراجعة

يعتمد حجم لجنة المراجعة بشكل أساسي على حجم الشركة وحجم مجلس ادارتها وتعدد عملياتها، وطبيعة المهام الموكلة للجنة المراجعة. ومع ذلك قد اتفقت العديد من الدراسات (Gabriëla,2014; Habbash & Alagla,2015; Hassan,*et al* 2017) وكذلك التوصيات الواردة بقواعد حوكمة الشركات في مختلف دول العالم وتوصيات المنظمات الدولية المختلفة على تحديد حد أدنى لعدد اعضاء لجنة المراجعة وهو الا يقل عدد اعضائها على ثلاث اعضاء من الاعضاء غير التنفيذيين والمستقلين بمجلس الإدارة مع امكانيه الاستعانة بأعضاء خارجين من ذوي الخبرة ومع ذلك، تتراوح اللجنة عادة بين 3 إلى 5 أعضاء. بعض الشركات الكبيرة أو متعددة الجنسيات قد يكون لديها لجان أكبر، ولكن الحجم المثالي غالباً يكون معتدلاً لتسهيل التواصل الفعال واتخاذ القرارات. اللجان الصغيرة (3 أعضاء) تتسم بأنها تكون أكثر مرونة، ويمكنها اتخاذ قرارات بسرعة، ولكنها قد تفقر إلى التنوع الكافي في الخبرات المالية والمحاسبية. أما اللجان المتوسطة (5 أعضاء) توفر توازناً جيداً بين التنوع والكفاءة ولكنها قد تتطلب تنسيقاً أكبر بين الأعضاء. اما فيما يخص اللجان الكبيرة (7 أعضاء أو أكثر) توفر تنوعاً واسعاً في وجهات النظر والخبرات، مما يمكن أن يعزز جودة الرقابة، الا انها يمكن أن تؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات وزيادة في التحديات التنظيمية.

وأشار نويجي (2017) إلى أنه لا بد أن يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة فردي لحسم مسألة التصويت داخل اللجنة وأن يكون عدد اعضاء اللجنة المناسب ليس اقل مما يجب حتى لا يتسبب هذا في عجز لجنة المراجعة عن قيامها بمهامها وفي نفس الوقت ليس أكثر مما يجب حتى لا يتسبب في وجود تباين في الآراء وصعوبة التواصل الى توافق داخل اللجنة سواء عند المناقشة او ابداء التوصيات

2.5.6 استقلال لجنة المراجعة

استقلال لجنة المراجعة هو أحد العوامل الرئيسية لضمان فعالية عمل اللجنة وتحقيقها لأهدافها الرقابية دون تأثير أو ضغوط من الإدارة التنفيذية. فتعزز الاستقلالية من قدرة اللجنة على تقديم توصيات وتوجيهات موضوعية تستند إلى التحليل المحايد والشفاف. ويشير مفهوم استقلالية لجنة المراجعة إلى أن أعضاءها لا يجب أن يكونوا مرتبطين بمصالح شخصية أو مهنية مع الإدارة التنفيذية، وبالتالي يكون لديهم القدرة على اتخاذ قرارات رقابية بدون تحيز. وتنشأ أهمية الاستقلالية من أنها تعزز من الشفافية والمصادقية من خلال تقديم تقارير مالية وتوصيات إلى مجلس الإدارة مبنية على بيانات واقعية وغير متأثرة بأراء الإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى أن استقلال أعضاء اللجنة يتيح تحليل ومراجعة التقارير المالية والمخاطر المتعلقة بالشركة بطريقة أكثر دقة وموضوعية. كما أن استقلال اللجنة يقلل من احتمالية تأثير الإدارة على مخرجات عمل اللجنة، مما يعزز من مصداقية وشفافية عملية المراجعة.

وهناك مجموعة من معايير الاستقلالية تشمل: عدم وجود علاقة مالية أو تجارية تربط أعضاء اللجنة بالإدارة، عدم شغل أي مناصب تنفيذية في المؤسسة لمدة زمنية معينة قبل الانضمام إلى اللجنة، عدم تلقي أي تعويضات مالية غير مكافآت العمل في اللجنة.

ويرجع السبب وراء تفضيل استقلال لجان المراجعة على افتراض أن المديرين من خارج الشركة يلعبون دورا إشرافيا وليس لهم أي مصالح مع الإدارة الداخلية للشركة ومن ثم يؤدي ذلك الاستقلال في النهاية إلى تحسين أداء إدارة الشركة ويقتصر الاختلاف بين الدراسات على تحديد مستوى الاستقلال اللازم توافره في أعضاء لجنة المراجعة (Haji, 2015)

3.5.6 تكرار اجتماعات لجنة المراجعة

يعتمد تكرار اجتماعات لجنة المراجعة عادة على اللوائح التنظيمية والداخلية للشركة، وكذلك على المعايير المحلية والدولية للحوكمة. ومع ذلك اشار (Khalif & Samaha. 2016; Haji & Mutalib. 2016) إلى أنه هناك بعض الممارسات الشائعة مثل أنه غالبًا ما تعقد لجنة المراجعة اجتماعاتها بشكل ربع سنوي (أربع مرات في السنة) ، حيث يتم مراجعة القوائم المالية والتقارير الفصلية والسنوية. كما أنه يمكن أن تعقد اللجنة اجتماعات إضافية في حال وجود أمور طارئة أو قضايا ملحة تتطلب مناقشتها بشكل فوري، مثل اكتشاف مخالفات مالية أو قضايا تتعلق بالامتثال. بالإضافة إلى إمكانية عقد اللجنة اجتماعات متكررة أكثر مع فرق المراجعة الداخلية لمناقشة القضايا التشغيلية، النتائج، والتوصيات المتعلقة بتقارير المراجعة الداخلية. وعادةً ما تجتمع اللجنة مرتين على الأقل في السنة مع مراقب الحسابات، مرة لمناقشة الخطة، ومرة أخرى لمناقشة النتائج والتوصيات النهائية.

وأشار (Hassan *et al.*, (2017) إلى اختلاف النتائج بشأن تحديد عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة، إلا أنه أكدت معظم قواعد حوكمة الشركات في العديد من الدول العربية ومنها مصر والامارات العربية المتحدة

على ضرورة اجتماع لجنة المراجعة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة شهور أو بشكل ربع سنوي بمعدل أربع مرات خلال العام والافصاح عن ذلك في التقرير السنوي لها. لذلك فإن لجنة المراجعة التي تجتمع أربع مرات على الأقل خلال العام تكون أكثر قدره على اكتشاف الغش والتحريفات بالقوائم المالية وأكثر قدرة على الرقابة على أداء الادارات التنفيذية بسبب تواجدها المستمر بالشركة والمامها بطبيعة عملياتها مما يضمن تحقيق اهدافها.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أنه هناك مجموعة من المحددات التي تساعد في ضمان أن لجنة المراجعة تقوم بدورها في حماية مصالح الشركة والمساهمين وضمان الشفافية والامتثال للقوانين والمعايير المالية مما يساهم في تعزيز الحوكمة الرشيدة، وأهم تلك المحددات استقلالية أعضاء اللجنة وحجم لجنة المراجعة، خبرة الأعضاء وتكرار الاجتماعات.

6.6 الإطار النظري لهيكل الملكية

يعد هيكل الملكية عاملاً مهماً يؤثر على طريقة إدارة الشركات واتخاذ القرارات الاستراتيجية. تختلف تأثيرات هيكل الملكية بناءً على درجة تركيز الملكية وتوزيعها بين مختلف المساهمين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو جهات حكومية، يُعد هيكل الملكية أحد العناصر الرئيسية في حوكمة الشركات، حيث يلعب دوراً مهماً في تنظيم العلاقة بين الملاك والإدارة، وفي تحديد مستوى الشفافية والمساءلة داخل الشركة.

وعرف (Jensen & Meckling, 1976) هيكل الملكية بأنه التوزيع النسبي لحقوق الملكية في شركة معينة بين فئات مختلفة من المساهمين، ويؤثر بشكل كبير على سياسات الحوكمة واتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركة. وفيما يتعلق بتصنيف هياكل الملكية أشار (La Porta et al, 1999) إلى أنه يمكن تصنيف هياكل الملكية بناءً على درجة التركيز إلى ملكية مركزة ويشير هذا النوع إلى هيكل ملكية تكون فيه غالبية الأسهم مملوكة لعدد قليل من المساهمين الرئيسيين، مما يمنحهم سيطرة كبيرة على قرارات الشركة واستراتيجياتها. غالباً ما يكون هؤلاء المساهمون أفراداً أو عائلات أو مؤسسات مالية كبيرة، وملكية موزعة وفي هذا الهيكل، تكون الأسهم موزعة بين عدد كبير من المساهمين الصغار، حيث لا يمتلك أي مساهم بمفرده نسبة كبيرة تمكنه من السيطرة الكاملة على قرارات الشركة. هذا النوع من الملكية يعتبر أكثر انتشاراً في الشركات العامة الكبيرة.

وأشار (Habbash, 2015) إلى أن أنماط الملكية المركزة تتنوع لتشمل الملكية العائلية والملكية المؤسسية والملكية الحكومية والملكية الأجنبية، وتمثل الشركات العائلية أبرز اشكال تركيز الملكية فهي تتيح لأحد العائلات السيطرة على الشركة وهذا قد يؤدي إلى الرقابة الفعالة على كافة أنشطة الشركة مما قد يساهم في تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الوكالة، ومن ناحية أخرى قد يقوم الملاك ببعض الممارسات التي تحقق المصالح الذاتية للعائلة وتمير الأعمال الخاصة بها على حساب حقوق الأقلية.

وعرف (2009) Chakrabarty، الشركات العائلية بأنها كيانات تجارية تُملك وتُدار من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد ينتمون لعائلة واحدة أو عدة عائلات مترابطة. في هذا النوع من الشركات، تتحكم العائلة أو العائلات في القرار الاستراتيجي للشركة، وتؤثر في العمليات اليومية من خلال السيطرة على مجلس الإدارة أو من خلال ملكية حصة كبيرة من الأسهم التي تمنحهم حقوق تصويت مؤثرة.

وأشار (Andersson *et al.* 2018; Juwita, 2019; Kragl *et al.* 2023) إلى أن الشركات العائلية تتسم بمجموعة من الخصائص الرئيسية، منها أن ملكية الأسهم تتركز بيد أفراد العائلة المالكة، مما يتيح لهم القدرة على التحكم في مجلس الإدارة واتخاذ القرارات المهمة، أن كثير من الشركات العائلية يتم إدارتها مباشرة من قبل أفراد العائلة أو بتوجيه مباشر منهم وهذا يعني أن القرارات الرئيسية قد تكون متأثرة بالروابط العائلية وليس فقط بالاعتبارات التجارية البحتة، وأن العائلات المالكة تسعى عادةً لضمان استمرارية الشركة عبر الأجيال، مما يؤدي إلى التركيز على التخطيط الطويل الأجل والحفاظ على الاستقرار. وغالباً ما تُعكس القيم والمبادئ العائلية في ثقافة الشركة، مما يؤثر على سياسات العمل وأسلوب القيادة. وأشار عفيفي، (2011) إلى أن نمط الملكية هو المحدد لطبيعة مشكلة الوكالة داخل الشركة حيث ينعكس نمط الملكية على تكوين مجلس الإدارة ومن ثم تحديد من له حق رقابة وكيفية انتاج المعلومات المحاسبية ومن ثم الصورة التي تظهر بها الأرباح.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أنه يمكن تعريف هيكل الملكية على أنه توزيع حصص الملكية في الشركة بين المساهمين المختلفين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو حكومات ويعكس مدى سيطرة هؤلاء المساهمين على اتخاذ القرارات الاستراتيجية، حيث يرتبط تأثيرهم على قرارات الشركة بحجم ونوع الحصص التي يمتلكونها. يمكن تصنيف هياكل الملكية بناءً على درجة التركيز إلى ملكية مركزة وملكبة موزعة. وفي هيكل الملكية الموزعة، تكون الأسهم موزعة بين عدد كبير من المساهمين الصغار، حيث لا يمتلك أي مساهم بمفرده نسبة كبيرة تمكنه من السيطرة الكاملة على قرارات الشركة. وأبرز أشكال تركيز الملكية هي الملكية العائلية، التي يمكن تعريفها بأنها الشركات التي يملكها ويديرها أفراد من عائلة واحدة، وغالباً ما يتم نقل الإدارة والملكية عبر الأجيال. تتميز هذه الشركات بالتداخل بين العائلة والإدارة، مما يجعل العلاقات العائلية تؤثر على القرارات الاستراتيجية. تساهم الشركات العائلية بشكل كبير في الاقتصاد، ولكنها تواجه تحديات مثل استمرارية القيادة وتوازن المصالح بين أفراد العائلة والحفاظ على الاحترافية في إدارة الأعمال.

7.6 تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات واشتقاق الفرض الأول للبحث وفرعياته

سيتم في هذا الجزء تناول العلاقة بين أهم خصائص لجنة المراجعة، حيث اعتمدت الباحثة على ثلاثة خصائص هي الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة (حجم لجنة المراجعة، استقلال أعضائها، تكرار اجتماعاتها) والأداء المالي للشركة كما يلي

2.7.6 تحليل العلاقة بين حجم لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة

يتفق البعض (Aldamen et al,2012; Gabriela, 2014) على أن زيادة حجم لجنة المراجعة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الأداء المالي للشركة، وذلك لأن، لجان المراجعة الأكبر قد تكون قادرة على توزيع المهام بشكل أكثر كفاءة بين أعضائها، كما أن عددًا أكبر من الأعضاء قد يوفر تنوعًا أكبر في الخبرات والمهارات، مما يسهم في اتخاذ قرارات أفضل وأكثر شمولية، كل ذلك يسمح بتركيز أفضل على الجوانب المالية للحوكمة ومن ثم يعزز من قدرة اللجنة على تحديد المخاطر المالية واتخاذ قرارات تصحيحية في الوقت المناسب. ومن ناحية أخرى أشار البعض (Amer et al,2014 ;Chou & Buchdadi,2017; Al-Jalahma,2022) إلى أن زيادة حجم لجنة المراجعة يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الأداء المالي للشركة، وقد يرجع ذلك إلى أن الزيادة في عدد أعضاء اللجنة قد تؤدي إلى بطيء في اتخاذ القرارات، كما أن وجود عدد كبير من الأعضاء قد يؤدي إلى تباين أكبر في الآراء، والتركيز على الإجراءات الإدارية والتنظيمية بدلاً من التركيز على الأمور المالية المهمة، مما يؤثر سلبًا على قدرة اللجنة على التفاعل السريع مع القضايا المالية الهامة.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة انقسمت الى مجموعتان، مجموعة تري أن اللجان الكبيرة قد تعاني من ضعف الكفاءة بسبب زيادة التعقيدات والتنسيق بين الأعضاء ومن ثم تؤثر سلباً على الأداء المالي للشركة. ومجموعة تري أن لجان صغيرة بحجم مناسب قد تتمتع بمرونة وسرعة أكبر في اتخاذ القرارات، وهو ما يمكن أن يعزز الأداء المالي للشركة. وتعتقد الباحثة أن لجان المراجعة كبيرة الحجم ستؤثر ايجاباً على الأداء المالي للشركة، وبناء على ذلك يمكن اشتقاق الفرض التالي

H_{1a}: يؤثر حجم لجنة المراجعة إيجاباً ومعنوياً على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

2.7.6 تحليل العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة

تُظهر الدراسات السابقة (Chou & Buchdadi, 2017; Alrawashedh et al,2020; Mohammed & Saeed,) (2021) أن استقلالية لجنة المراجعة تُسهم في تعزيز الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، مما يؤدي إلى تحسن الأداء المالي للشركة. فعندما يتم تعيين أعضاء مستقلين في لجنة المراجعة، فإنهم يمارسون دورهم الإشرافي بشكل أكثر حيادية وفعالية، مما يعزز الحوكمة المؤسسية ويزيد من الشفافية، ويؤدي بالتالي إلى زيادة ثقة المستثمرين، وانخفاض تكلفة رأس المال، وتحسن العوائد المالية.

وعلى الرغم من أن العلاقة الإيجابية بين استقلال لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة غالبًا ما تكون محور

الاهتمام في الدراسات الأكاديمية، إلا أن هناك بعض الدراسات

(Gabriela, 2014; Al-Matari & Al-Swidi, 2020; Agyemang & Schadewitz, 2021; Ali & Abbas, 2022) التي تشير إلى إمكانية وجود علاقة سلبية أو تأثيرات غير متوقعة لاستقلال لجنة المراجعة على الأداء المالي، قد يرجع ذلك إلى المبالغة في الاستقلال، حيث أن التركيز المفرط على الاستقلالية قد يؤدي إلى نقص في الخبرة والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية استراتيجية الأمر الذي يؤثر سلباً على جودة المراقبة والتوجيه. كما أن لجان المراجعة التي تتمتع باستقلالية كبيرة قد تكون أقل ديناميكية في اتخاذ القرارات، ففي بعض الحالات، يمكن أن يؤدي ذلك إلى بطء في التعامل مع المشكلات المالية أو اتخاذ قرارات استثمارية هامة، مما يؤثر سلباً على الأداء المالي للشركة بشكل عام. كما أن زيادة متطلبات الاستقلال قد تؤدي إلى زيادة التكاليف المتعلقة بالامتثال لقواعد الحوكمة، هذه التكاليف قد تشمل تعيين أعضاء مستقلين جدد، تكاليف التدريب، وتكاليف الإشراف الخارجي، هذه النفقات قد تؤثر سلباً على الربحية على المدى القصير. كما أن وجود أعضاء مستقلين قد يؤدي أحياناً إلى توترات بين أعضاء لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية، هذا قد يؤدي إلى تعطيل التواصل السلس وصعوبة في تنفيذ التوصيات بشكل فعال، مما قد يؤثر سلباً على الأداء المالي للشركة.

وتخلص الباحثة مما سبق الى أن هناك تناقضاً في الدراسات التي تناولت العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة، تؤيد بعض الدراسات أن هناك علاقة ايجابية بين استقلال لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة في حين خلصت دراسات اخرى إلى أن العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة علاقة سلبية. وتعتقد الباحثة أن الأعضاء المستقلين قادرين على تقديم رؤى غير منحازة وتحسين الشفافية في التقارير المالية. ومن ثم يعزز ذلك ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية، مما يزيد من الشفافية ويقلل من احتمالية الاحتيال المالي أو التلاعب في التقارير المالية. ومن ثم فإن الشركات التي لديها لجان مراجعة مستقلة تحقق أداءً ماليًا أفضل، إذ تكون هناك مراقبة أكبر على عمليات الشركة وتوجيه أفضل في اتخاذ القرارات المالية. وبناء على ذلك يمكن اشتقاق الفرض التالي

H_{1b}: يؤثر استقلال لجنة المراجعة إيجاباً ومعنوياً على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

3.7.6 تحليل العلاقة بين تكرار اجتماعات لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة

اتفقت العديد من الدراسات (Brick & Chidambaran, 2010; Amer, et al, 2014) على انه هناك علاقة إيجابية بين تكرار اجتماعات لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة، حيث عندما تجتمع لجنة المراجعة بانتظام، يعمل ذلك على زيادة مستوى الشفافية والمصداقية، مما يعزز ثقة المستثمرين في الأداء المالي للشركة. كما ان تكرار الاجتماعات يعمل على مراجعة الأداء المالي بصورة منتظمة، مما يسمح باكتشاف المشاكل المحتملة والتعامل معها في الوقت المناسب مما يقلل من المخاطر المالية.

كما اشار (Li et al (2012) إلى أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة قد يرتبط سلباً بأداء الشركة المالي، حيث قد يشير تكرار الاجتماعات الى أن اللجنة تركز بشكل مفرط على الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، مما قد

يأتي على حساب التركيز على استراتيجيات النمو وتحقيق الإيرادات. بالإضافة إلى أن زيادة تكرار الاجتماعات قد تُفهم من قبل المستثمرين على أنها إشارة إلى مشاكل داخلية تحتاج إلى متابعة دقيقة، مما قد يؤثر سلباً على الأداء المالي للشركة.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين معدل تكرار اجتماعات لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة انقسمت الى مجموعتان، مجموعة تري أن هناك علاقة إيجابية بين تكرار اجتماعات لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة، لما لذلك من تأثير إيجابي على مستوى الشفافية والمصادقية وتقليل المشاكل المالية، مما يعزز ثقة المستثمرين في الأداء المالي للشركة. ومجموعة ترى أن تكرار الاجتماعات قد يستهلك وقتاً وجهداً يمكن استغلاله بشكل أفضل في تطوير الأعمال وتحسين الأداء، كما ان تكرار الاجتماعات قد تكون مؤشراً على وجود مشاكل أو أزمات مستمرة تحتاج إلى حلول، وهو ما قد يؤثر سلباً على الأداء المالي. وتعتقد الباحثة أن تكرار اجتماعات لجان المراجعة سيؤثر ايجاباً على الأداء المالي للشركة، وبناء على ذلك يمكن اشتقاق الفرض التالي

H_{1c}: يؤثر تكرار اجتماعات لجنة المراجعة إيجاباً ومعنوياً على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وفيما يتعلق بتأثير خصائص لجنة المراجعة مجتمعة علي الأداء المالي للشركة يتفق البعض (Al-Hadi et al. 2022; Qadasi et al. 2021) علي أن خصائص لجنة المراجعة مجتمعة (مثل الحجم، الاستقلال، وتكرار الاجتماعات) تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للشركات، بشكل إيجابي، حيث أن زيادة استقلالية أعضاء اللجنة وارتفاع معدل اجتماعاتها يرتبط بتحسن ملحوظ في مؤشرات الأداء المالي، وذلك بسبب تعزيز الشفافية وجودة التقارير المالية، كما انها تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مما ينعكس إيجاباً على أداء الشركات، خاصة في البيئات ذات الحوكمة الضعيفة. من ناحية أخرى، أظهرت بعض الدراسات (Pucheta García-Meca 2014; Al-Dhamari et al,2020) أن تأثير هذه الخصائص قد يكون سلبياً أو محدوداً في ظل ظروف معينة، مثل حالة زيادة حجم لجنة المراجعة دون ضمان كفاءة الأعضاء قد يؤدي إلى تعقيد عملية اتخاذ القرار، مما يقلل من فعاليتها. وكثرة الاجتماعات دون جدوى واضحة قد تتحول إلى عبء إداري بدلاً من أن تكون أداة رقابية فعالة .

بشكل عام، يتوقف تأثير خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي على عدة عوامل، بما في ذلك البيئة التنظيمية للشركة، هيكل الملكية، وكفاءة أعضاء اللجنة. لذلك، يجب على الشركات تصميم لجان مراجعة متوازنة من حيث الحجم والاستقلال وتكرار الاجتماعات لتحقيق أقصى استفادة ممكنة. وبناء على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي الأول كالتالي

H₁: تؤثر خصائص لجنة المراجعة إيجاباً ومعنوياً على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

8.6 تحليل أثر طبيعة ملكية الشركات (عائلية/ غير عائلية) على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة

والأداء المالي للشركة واشتقاق الفرض الثاني للبحث

قد تؤثر طبيعة ملكية الشركات (عائلية أو غير عائلية) على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة وذلك بسبب الفروقات الجوهرية في طريقة إدارة وحوكمة الشركات بناءً على نمط الملكية. وفي هذا السياق، تختلف الشركات العائلية عن غير العائلية في عدة نواحٍ تؤثر على هذه العلاقة.

وفيما يخص العلاقة بين الملكية العائلية والأداء المالي للشركة فقد اشارت دراسة (Miralles et al, 2014) إلى أن الملكية العائلية ترتبط إيجابياً مع أداء الشركات وذلك من خلال مقارنتها بأداء الشركات غير العائلية وذلك نتيجة لأن الأسرة تعمل على تحسين سمعة الشركة وزيادة إنتاجيتها مما يضمن استمرارها في المستقبل وتحسين الأداء المالي. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي في الشركات العائلية، فيما يتعلق باستقلالية لجنة المراجعة قد تكون تحدياً في الشركات العائلية حيث يمكن أن تكون اللجنة تحت تأثير أفراد العائلة هذه الاستقلالية المحدودة قد تؤثر سلباً على فعالية الرقابة المالية. أما في الشركات غير العائلية فهذه الشركات عادةً ما تتمتع باستقلالية أكبر، مما يعزز من فعالية لجنة المراجعة في الرقابة المالية. وبالتالي، تكون العلاقة بين استقلالية اللجنة والأداء المالي أقوى وأوضح في الشركات غير العائلية. وفيما يتعلق بتكرار الاجتماعات ففي الشركات العائلية قد يكون معدل تكرار الاجتماعات أقل حيث قد تكون هناك ثقة أكبر داخل العائلة في قدرتها على التحكم في الأمور دون الحاجة إلى مراقبة صارمة. بعكس الشركات غير العائلية التي عادةً ما تكون الاجتماعات أكثر تكراراً ومنهجية، حيث تسعى الشركات إلى تلبية توقعات المستثمرين وضمان الالتزام للمعايير المالية.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى إمكانية تأثير طبيعة ملكية الشركة (عائلية أو غير عائلية) بشكل على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي. حيث أنه في الشركات العائلية، تكون هذه العلاقة أكثر تعقيداً بسبب التدخل العائلي، وضعف الاستقلالية، وقلة الخبرة في بعض الأحيان. أما في الشركات غير العائلية، فإن تطبيق معايير الحوكمة والاستقلالية غالباً ما يكون أقوى، مما يعزز من تأثير لجنة المراجعة على الأداء المالي بشكل إيجابي. وبناء على ذلك يمكن اشتقاق الفرض التالي

H₂: يختلف التأثير الايجابي المعنوي لخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف طبيعة ملكية الشركات (عائليه / غير عائليه).

9.6 منهجية البحث

تتناول الباحثة في هذه الجزئية من البحث عرض منهجية البحث تمهيداً لاختبار فروضه. حيث ستعرض الباحثة لكل من، أهداف الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، ونموذج البحث، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة، واخيراً نتائج اختبار فروض البحث وذلك على النحو التالي:

1.9.6 أهداف الدراسة التطبيقية

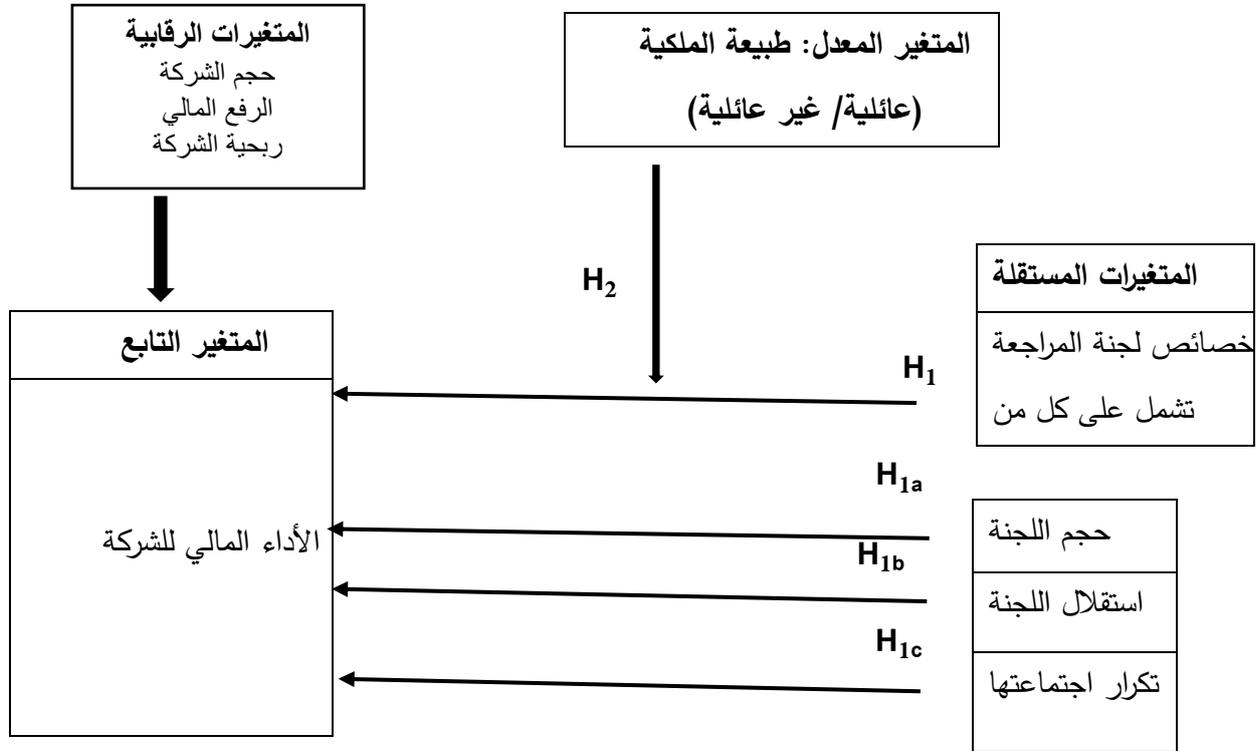
تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار، فرضي البحث، لتحديد ما إذا كانت طبيعة ملكية الشركات (عائلية / غير عائلية) تؤثر على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات المقيدة في البورصة المصري قياساً على (Al-Okaily & Naueihed, 2020).

2.9.6 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المصرية، خلال الفترة من 2019 حتى 2022 وذلك قياساً على دراسة (Al-Okaily & Naueihed, 2020)، وتم اختيار عينة من هذه الشركات⁴، حيث بلغت عينة الدراسة النهائية عدد (58) شركة بواقع أربع مشاهدات لمعظم الشركات والقليل منها مشاهدة او اثنين حسب توافر البيانات، ومن ثم فإن إجمالي المشاهدات (216) مشاهدة.

3.9.6 نموذج البحث

يظهر نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي بالشكل التالي



شكل 1: نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي

المصدر: إعداد الباحث

4.9.6 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تتكون متغيرات الدراسة من ثلاث متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد ومتغير معدل واحد، تم قياسها على النحو التالي

أ. المتغيرات المستقلة: تتمثل المتغيرات المستقلة في خصائص لجنة المراجعة وتشمل ثلاثة خصائص هي حجم اللجنة، استقلال أعضائها، وتكرار اجتماعاتها. وتم قياس حجم اللجنة بعدد المديرين الأعضاء فيها تمشياً مع الدراسات السابقة (Haji, 2015; Al-Rassas & Kamardin, 2015; Li et al, 2012) أما استقلال اللجنة فقد تم قياسه بنسبة الاعضاء من المديرين غير التنفيذيين في اللجنة وذلك من خلال قسمة عدد المديرين غير التنفيذيين على إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة قياساً على (Akhtaruddin & Haron, 2010; Li et al., 2012).

أما تكرار اجتماعاتها فتم قياسه بعدد اجتماعات اللجنة خلال السنة المالية قياساً على (Haji, 2015)

وتم تجميع البيانات الخاصة بحجم لجنة المراجعة، واستقلالها، وتكرار اجتماعاتها من خلال المعلومات المتاحة في تقارير مجالس إدارة الشركات المصرية محل الدراسة والمرفقة بالقوائم المالية.

ب. المتغير التابع: الأداء المالي للشركة وهو تقييم شامل للقدرة المالية للشركة وكيفية تحقيقها لأهدافها المالية، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير المالية. وتم قياسه من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE) والذي تم صياغته على أنه صافي الربح قبل الضريبة مقسوماً على اجمالي حقوق الملكية وذلك قياساً على (Kabajeh et al,2012; Cheah et al, 2016).

ج. المتغير المعدل: طبيعة ملكية الشركات (عائلية/ غير عائلية) وتعني شركات مملوكة لمؤسسين من عائلة واحدة ويتم إدارتها بواسطتهم أو عائلاتهم وتقع تحت سيطرتهم، أو وجود تمثيل للمؤسس أو أفراد الأسرة الآخرين بصفتهم بمجلس الإدارة (Lourenço et al,2018). وتم قياسه كمتغير يأخذ القيمة (1) إذا كان حامل الأسهم المسيطر هو عائلة أو مشارك بمجلس الإدارة، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك قياساً على (شرف،2023; Foong& Lim,2023; 2023; Lourenço et al,2018).

د. المتغيرات الرقابية: تشمل المتغيرات الرقابية كل من حجم الشركة، معدل الرفع المالي، ربحية الشركة. وسيتم توصيف تلك المتغيرات على النحو التالي

حجم الشركة: يشير الي طاقة الشركة وامكانياتها المادية والبشرية والتكنولوجية، وحجم عملياتها، واجمالي حجم أصولها، لتوليد إيرادات النشاط. ويتم قياسه بدلالة لوغاريتم اجمالي الأصول وذلك قياساً على (شرف،2023; Foong& Lim,2023; 2023).

معدل الرفع المالي: يشير الى مدى اعتماد الشركة في تمويل أصولها على أموال الغير. ويتم قياسه بنسبة اجمالي الديون الى اجمالي الأصول وذلك قياساً على (شرف،2023; Foong& Lim,2023).

ربحية الشركة: تمثل مؤشر لتقييم أن الشركة قادرة على تحقيق الأرباح. ويتم قياسه كمتغير يأخذ القيمة (1) إذا حققت الشركة صافي ربح موجباً والقيمة (صفر) بخلاف ذلك قياساً على (شرف،2023).

5.9.6 أدوات واجراءات الدراسة

تم إجراء الدراسة التطبيقية قياساً على منهجية (Al-Okaily & Naueihed,2020)، من خلال استخدام البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها لشركات عينه الدراسة عن الفترة من 2019 حتى 2022. وقامت الباحثة بإجراء تحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها لشركات عينه الدراسة، وقامت الباحثة بقياس متغيرات الدراسة كما تم بيانه بالبند السابق. وشملت اجراءات الدراسة عمل تحليل محتوى للتقارير المالية لشركات العينة عن فترة الدراسة واستخراج، وحساب، قيم المتغيرات على اختلاف أنواعها.

تمت الدراسة التطبيقية على أربعة مراحل

المرحلة الأولى: تم استخدام نموذج الانحدار البسيط لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين خصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة، استقلالها، وتكرار اجتماعاتها) والأداء المالي للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك لكل خاصية على حده.

المرحلة الثانية: تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين خصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة، استقلالها، وتكرار اجتماعاتها) مجتمعة والأداء المالي للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، دون اختبار تأثير المتغير المعدل.

المرحلة الثالثة: تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحديد ما إذا كانت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة، استقلالها، وتكرار اجتماعاتها) والأداء المالي للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، تختلف باختلاف طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية).

المرحلة الرابعة: قامت الباحثة بعمل تحليل اضافي بإعادة اختبار العلاقة محل الدراسة، من خلال تحويل معالجة المتغير المعدل طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية) إلى متغير رقابي.

6.9.6 تحليل النتائج واختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي

فيما يلي تعرض الباحثة نتائج اختبار فرضى البحث كل على حدة.

1.6.9.6 نتيجة اختبار الفرض الأول (H_1)

استهدف الفرض (H_1) اختبار مدى وجود تأثير معنوي لخصائص لجنة المراجعة (حجم اللجنة، استقلال اللجنة، مدى تكرار اجتماعات اللجنة) على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، على مدار فترة الدراسة، وقد تم تقسيم الفرض الأول إلى ثلاثة فروض فرعية واختبار كلا منها علي حدة من خلال نموذج انحدار بسيط لكلا منهم، ثم تم اختبار الفرض الأول من خلال نموذج انحدار متعدد لاختبار اثر خصائص لجنة المراجعة (حجم اللجنة، استقلال اللجنة، مدى تكرار اجتماعات اللجنة) مجتمعة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وتم صياغة الفرض الفرعي الأول (H_{1a}) إحصائياً كفرض عدم (H_0) كما يلي

H_0 : لا يؤثر حجم لجنة المراجعة إيجاباً ومعنوياً على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخراج نموذج الانحدار البسيط رقم (1):

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \varepsilon \quad (1)$$

حيث أن

ROE : المتغير التابع وهو الأداء المالي للشركة.

β_0 : ثابت المعادلة

β_1 : معامل انحدار المتغير المستقل

$SIZE_{it}$: المتغير المستقل وهو حجم لجنة المراجعة للشركة (i) في نهاية الفترة (t)

ϵ : الخطأ العشوائي

وتوضح الجداول رقم (1-1)، (1-2)، (1-3). نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (1)، الخاصة باختبار

العلاقة محل الفرض (H_{1a}).

جدول 1.1 Model Summary

Mode	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estim
1	.273 ^a	.075	.070	22.907

جدول 1.2 ANOVA

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	9073.267	1	9073.267	17.292	.001
Residual	112290.647	214	524.723		
Total	121363.914	215			

جدول 1.3 Coefficientsa

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients Beta	T	Sig.
	B	Std. Error			
(Constant)	-5.134	5.649		-.909	.364
SIZE	5.758	1.385	.273	4.158	.001

يتضح من الجدول رقم (1-1)، أن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (0.070) حيث تفسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات في المتغير التابع، كما يتضح من الجدول رقم (1-2) معنوية النموذج حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (0.001) عند مستوى المعنوية المقبول 5%، وهو ما يشير إلى أن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. وأيضاً وفقاً للجدول رقم (1-3) يتضح أن المتغير المستقل (حجم لجنة المراجعة) كان معنوياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig) له (0.001) ومعامل انحداره موجب حيث بلغ (5.758).

وبالتالي يتم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل (H_{1a})، القائل بوجود تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما ان التأثير كان له كان موجباً. وتتفق هذه النتائج مع ما تم توصلت إليه مع بعض الدراسات (Aldamen *et al*,2012; Gabrielo,2014; Al Matari,2022)

وترى الباحثة أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة قد تسهم في تعزيز كفاءة الإشراف المالي، وذلك من خلال تنوع الخبرات والمعرفة المهنية، وتوزيع المسؤوليات الرقابية، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركة. إذ تُمكن اللجنة الأكبر حجماً من مراقبة العمليات المالية بشكل أوسع، والكشف عن أوجه القصور والانحرافات المالية بشكل أسرع وأكثر دقة.

وتم صياغة الفرض الفرعي الثاني (H_{1b}) إحصائياً كفرض عدم (H_0) كما يلي
 H_0 : لا يؤثر استقلال أعضاء لجنة المراجعة إيجاباً ومعنوياً على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخراج نموذج الانحدار البسيط رقم (2):

$$ROE = \beta_0 + \beta_2 INDIP_{it} + \varepsilon \quad (2)$$

حيث أن

ROE : المتغير التابع وهو الأداء المالي للشركة.

β_0 : ثابت المعادلة

β_2 : معامل انحدار المتغير المستقل

$INDIP_{it}$: المتغير المستقل وهو استقلال أعضاء لجنة المراجعة للشركة (i) في نهاية الفترة (t)

ε : الخطأ العشوائي

وتوضح الجداول رقم (2-1)، (2-2)، (2-3) نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (2)، الخاصة باختبار

العلاقة محل الفرض (H_{1b}).

جدول 2.1 Model Summary:

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
	.256 ^a	.066	.061	23.021

جدول 2.2 ANOVA:

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	7952.850	1	7952.850	15.007	.000
Residual	113411.064	214	529.958		
Total	121363.914	215			

جدول 2.3 Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.602	3.435		1.631	.104
	INDIP	4.403	1.137	.256	3.874	.000

يتضح من الجدول رقم (1-2)، أن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (0.061) حيث تفسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات في المتغير التابع، كما يتضح من الجدول رقم (2-2) معنوية النموذج حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (0.000) عند مستوى المعنوية المقبول 5%، وهو ما يشير إلى أن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. وأيضاً وفقاً للجدول رقم (2-3) يتضح أن المتغير المستقل (استقلال أعضاء لجنة المراجعة) كان معنوياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig) له (0.000) ومعامل انحداره موجب حيث بلغ (4.403).

وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H_{1b})، القائل بوجود تأثير معنوي لاستقلال أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما ان التأثير كان له كان موجباً. وتتفق هذه النتائج مع ما تم توصلت إليه مع بعض الدراسات (Chou & Buchdad,2017; Alrawashedh et al,2020)

وترى الباحثة أن الأعضاء المستقلين يتمتعون بقدر أكبر من الحيادية والموضوعية وأقل عرضة للضغط الإدارية أو المصالح الشخصية، مما يعزز من دورهم الرقابي ويقلل من احتمالات التلاعب أو التضليل المالي . ومن ثم فإن وجود لجنة مراجعة مستقلة يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين وأصحاب المصلحة، مما يعزز من ثقة الأسواق في الشركة، ويرفع من قيمتها السوقية، وبالتالي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي.

وتم صياغة الفرض الفرعي الثالث (H_{1c}) إحصائياً كفرض عدم (H_0) كما يلي:
 H_0 : لا يؤثر تكرار اجتماعات لجنة المراجعة إيجاباً ومعنوياً على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخراج نموذج الانحدار البسيط رقم (3):

$$ROE = \beta_0 + \beta_3 MEET_{it} + \varepsilon \quad (3)$$

حيث أن

ROE : المتغير التابع وهو الأداء المالي للشركة.

β_0 : ثابت المعادلة

β_3 : معامل انحدار المتغير المستقل

$MEET_{it}$: المتغير المستقل وهو تكرار اجتماعات لجنة المراجعة للشركة (i) في نهاية الفترة (t)

ε : الخطأ العشوائي

وتوضح الجداول رقم (3-1)، (3-2)، (3-3) نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (3)، الخاصة باختبار

العلاقة محل الفرض (H_{1c}).

جدول 3.1 Model Summary:

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.216 ^a	.047	.042	23.252

جدول 3.2 ANOVA:

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	5659.570	1	5659.570	10.468	.001
Residual	115704.344	214	540.675		
Total	121363.914	215			

جدول 3.3 Coefficientsa:

Model	B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1 (Constant)	7.262	3.523		2.061	.040
MEET	1.756	.543	.216	3.235	.001

يتضح من الجدول رقم (3-1)، أن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (0.042) حيث تفسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات في المتغير التابع، كما يتضح من الجدول رقم (3-2) معنوية النموذج حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (0.001) عند مستوى المعنوية المقبول 5%، وهو ما يشير إلى أن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. وأيضاً وفقاً للجدول رقم (3-3) يتضح أن المتغير المستقل (تكرار اجتماعات لجنة المراجعة) كان معنوياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig) له (0.001) ومعامل انحداره موجب حيث بلغ (1.756).

وبالتالي يتم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل (H_{1c})، القائل بوجود تأثير معنوي لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما ان التأثير كان له كان موجباً. وتتفق هذه النتائج مع ما تم توصلت إليه مع بعض الدراسات (Brick & Chidambaran,2010; Amer *et al*,2014)

وترى الباحثة أن زيادة تكرار اجتماعات لجنة المراجعة يساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء المالي للشركة من خلال تحسين الشفافية، تعزيز الرقابة الداخلية، دعم اتخاذ القرارات المالية الصحيحة، وتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف، مما يؤدي في النهاية إلى استقرار مالي وزيادة الربحية.

ولاختبار الفرض الرئيسي الأول تم صياغة الفرض (H_1) إحصائياً كفرض عدم (H_0) كما يلي:

H_0 : لا تؤثر خصائص لجنة المراجعة إيجاباً ومعنوياً على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخراج نموذج الانحدار المتعدد رقم (1):

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 INDIP_{it} + \beta_3 MEET_{it} + \beta_4 COSIZE_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 PRO_{it} + \varepsilon$$

وتوضح الجداول رقم (4-1)، (4-2)، (4-3) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمعادلة السابقة، الخاصة باختبار العلاقة محل الفرض (H_1).

جدول 4.1 Model Summary:

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.596 ^a	.365	.337	19.342

جدول 4.2 ANOVA:

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	43174.549	6	7195.758	19.234	.000
	Residual	78189.365	209	374.112		
	Total	121363.914	215			

جدول 3.4 Coefficientsa:

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	-42.216	17.018		-2.481	.014		
SIZE	2.184	1.597	.104	1.368	.173	.536	1.865
INDIP	2.621	1.212	.152	2.163	.032	.621	1.610
MEET	.115	.545	.014	.211	.833	.686	1.457
COSIZE	.107	.826	.008	.130	.897	.768	1.302
LEV	3.455	6.686	.031	.517	.606	.837	1.195
PRO	43.545	4.799	.520	9.073	.000	.937	1.067

يتضح من الجدول رقم (4-1)، أن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (0.337) حيث تفسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات في المتغير التابع، كما يتضح من الجدول رقم (4-2) معنوية النموذج حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (0.000) عند مستوى المعنوية المقبول 5%، وهو ما يشير إلى أن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما انخفضت قيمه معامل تضخم التباين Variance Inflation Factors لكل المتغيرات المستقلة عن 2 حيث بلغت أكبر قيمه له 1.865 لمتغير حجم لجنة المراجعة ولكنها تظل اقل من 2، مما يعكس عدم وجود مشكلة التداخل الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض. وفيما يتعلق باختبار العلاقة بين حجم لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد وجود علاقة ايجابية ولكنها غير معنوية بين حجم لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (0.173) عند مستوى المعنوية المقبول 5%. وفيما يتعلق باختبار العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد وجود علاقة ايجابية معنوية بين استقلال لجنة المراجعة وقيمة الشركة حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (0.032) عند مستوى المعنوية المقبول 5%. وفيما يتعلق باختبار العلاقة بين تكرار اجتماعات لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد وجود علاقة ايجابية ولكنها غير معنوية بين تكرار اجتماعات لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (0.833) عند مستوى المعنوية المقبول 5%.

وبالتالي يتم جزئياً قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H_1)، القائل بوجود تأثير معنوي لخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتتفق هذه النتائج مع ما تم توصلت إليه مع بعض الدراسات (Jalahma,2022)

وترى الباحثة أن نتائج نماذج الانحدار البسيط تظهر تأثير معنوي لكل خاصية من خصائص لجنة المراجعة (الحجم والاستقلال وتكرار الاجتماعات) على الأداء المالي عند تحليل كل متغير على حدة، وهذا يشير إلى وجود علاقة مباشرة بين كل خاصية من خصائص لجنة المراجعة وبين الأداء المالي للشركة، ولكن يلاحظ انخفاض القيمة التفسيرية لكل نموذج والتي كانت (0.070) لحجم لجنة المراجعة، (0.061) لاستقلال لجنة المراجعة، (0.042) لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة) وهذا يشير إلى أن هذه المتغيرات تفسر جزء محدود من الاختلاف في الأداء المالي عند تحليلها بشكل منفرد. ومع ذلك، عند إجراء تحليل انحدار متعدد تضمن المتغيرات المستقلة الثلاثة معاً، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية (الرفع المالي وحجم الشركة وربحية الشركة) ارتفعت القيمة التفسيرية للنموذج بشكل ملحوظ لتصبح ($R^2 = 0.337$) مما يشير إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، ورغم ذلك لم

يُتبقَى الا متغير استقلال لجنة المراجعة محتفظاً بمعنويته وتلاشي التأثير المعنوي لكلا من متغير حجم لجنة المراجعة وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة، أي أن التأثير الفردي لكل خاصية أقوى من التأثير المشترك. ويمكن تفسير تلك النتيجة في ضوء عدة عوامل؛ أن ادخال المتغيرات الرقابية (خاصة ربحية الشركة) ساعد في توضيح الأثر الحقيقي لكل متغير، وإن استقلال لجنة المراجعة يعتبر المتغير الأكثر ارتباطاً فعلياً بجودة الحوكمة والرقابة الداخلية حيث أن وجود أعضاء مستقلين يتمتعون بقدر كبير من الحيادية والموضوعية وأقل عرضة للضغوط الإدارية أو المصالح الشخصية، يعزز من دورهم الرقابي ويقلل من احتمالات التلاعب أو التضليل المالي. ومن ثم فإن وجود لجنة مراجعة مستقلة يُسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين وأصحاب المصلحة، مما يعزز من ثقة الأسواق في الشركة، ويرفع من قيمتها السوقية، وبالتالي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي. كما انه يمكن تفسير عدم معنوية تأثير متغير حجم اللجنة وتكرار الاجتماعات علي الأداء المالي للشركة بسبب أن زيادة عدد الأعضاء يمكن أن يؤدي زيادة التعقيدات والتنسيق بين الأعضاء، وإن تكرار الاجتماعات فقد تكون تلك الاجتماعات شكلية أو تقتصر الي اليات التنفيذ والمتابعة مما يستهلك وقت وجهد يمكن استغلاله بشكل أفضل في تطوير الاعمال وتحسين الأداء.

2.6.9.6 نتيجة اختبار الفرض الثاني (H_2)

استهدف الفرض (H_2) اختبار ما إذا كان التأثير المعنوي لخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات والمقيدة بالبورصة المصرية يختلف باختلاف طبيعة ملكية الشركات (عائليه أو غير عائليه)، وتم صياغة الفرض (H_2) إحصائياً كفرض عدم (H_0) كما يلي

H_0 : لا يختلف التأثير المعنوي لخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات والمقيدة بالبورصة المصرية باختلاف طبيعة ملكية الشركات (عائليه أو غير عائليه).

ولاختبار هذا الفرض تم استخراج نموذج الانحدار المتعدد رقم (2):

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 INDIP_{it} + \beta_3 MEET_{it} + \beta_4 SIZE_{it} * OWNER_{it} + \beta_5 INDIP_{it} * OWNER_{it} + \beta_6 MEET_{it} * OWNER_{it} + \beta_7 COSIZE_{it} + \beta_8 LEV_{it} + \beta_9 PRO_{it} + \epsilon$$

وتوضح الجداول رقم (1-5)، (2-5)، (3-5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد رقم (2)، الخاصة باختبار العلاقة محل الفرض (H_2).

جدول 5.1 Model Summary:

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
	.619 ^a	.383	.356	19.072

جدول 5.2 ANOVA:

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	46429.916	9	5158.880	14.182	.000 ^b
Residual	74933.998	206	363.757		
Total	121363.914	215			

جدول 5.3 Coefficientsa:

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	-33.527	18.238		-1.838	.067
SIZE	1.461	1.648	.069	.886	.376
INDIP	3.756	1.336	.218	2.811	.005
MEET	-.291	.597	-.036	-.488	.626
OWNERSIZE	4.676	3.120	.388	1.499	.136
NERINDEEP	-6.022	2.660	-.414	-2.264	.025
OWNERMEET	.529	1.125	.068	.470	.639
COSIZE	-.268	.881	-.021	-.304	.761
LEV	2.545	6.606	.023	.385	.700
PRO	44.503	4.743	.532	9.383	.000

يتضح من الجدول رقم (5-1)، أن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (0.356) حيث تفسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات في المتغير التابع، كما يتضح من الجدول رقم (5-2) معنوية النموذج حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (0.000) عند مستوى المعنوية المقبول 5%، وهو ما يشير إلى أن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما تشير نتائج الجدول رقم (3-5) إلى أن متغير طبيعة الملكية (عائلية وغير عائلية) بشكل تفاعلي مع خصائص لجنة المراجعة (الحجم وتكرار الاجتماعات) له تأثير إيجابي غير معنوي على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما أن متغير طبيعة الملكية (عائلية وغير عائلية) بشكل تفاعلي مع استقلال لجنة المراجعة له تأثير إيجابي معنوي على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وبالتالي يتم جزئياً قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H_2)، القائل بوجود تأثير معنوي لخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات والمقيدة بالبورصة المصرية باختلاف طبيعة ملكية الشركات (عائليه أو غير عائليه). وتتفق هذه النتائج مع ما تم توصلت إليه (Al-Okaily & Naueihed (2020).

وترى الباحثة أنه عند ادخال متغير طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية) كمتغير معدل للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، أظهرت النتائج أن متغير استقلال لجنة المراجعة ظل يحتفظ بتأثيره المعنوي علي الأداء المالي

سواء في الشركات العائلية او غير العائلية في حين لم تظهر باقي خصائص لجنة المراجعة (الحجم وتكرار الاجتماعات) اى دلالة معنوية تفاعلية مع طبيعة الملكية، وهو ما يتطابق مع نتائج نموذج الانحدار المتعدد الأول (بدون ادخال متغير طبيعة الملكية)، وتشير تلك النتيجة الي أن استقلال لجنة المراجعة يعد بعد هام ومؤثر في تحسين الأداء المالي بغض النظر عن طبيعة الملكية مما يعكس دوره الهام في فاعلية الحوكمة، كما توضح تلك النتيجة أن طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية) لا تعدل من العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة بشكل جوهري مما يشير الى محدودية التأثير التفاعلي لهذا المتغير على العلاقة محل الدراسة.

10.6 التحليل الإضافي

يعتبر التحليل الإضافي إحدى المنهجيات المتبعة لإضفاء المزيد من الوضوح أو الفهم للعلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي، ومعالجة أي خلل بنموذج البحث الأساسي ان وجد، من خلال الاعتماد على متغيرات لم يسبق التحقق من أثرها، أو تغيير طريقة معالجة أثر المتغيرات التي تم اختبارها سابقاً على العلاقات محل الدراسة. (Wadesango *et al*, 2021)

ويمكن تعريف التحليل الإضافي على انه منهجية لإعادة اختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة بالتحليل الأساسي بعد تعديلها من خلال استحداث متغيرات جديدة (ومعالجتها كمتغيرات رقابية أو معدلة) أو تغيير طريقة معالجة المتغيرات الإضافية بها، بخلاف المتغيرين المستقل والتابع (باعتبارهما المتغيرين الرئيسيين بأي علاقة) وذلك لإجراء مقارنة بين نتائج التحليلين الإضافي والأساسي، لتحديد اختلافهما، وأثر هذا الاختلاف على ما تم التوصل اليه من نتائج. (Wadesango *et al* (2021)

وقد تم إعادة اختبار العلاقة محل الدراسة الخاصة بالفرض الأول بالتحليل الأساسي، من خلال تحويل معالجة المتغير المعدل (طبيعة ملكية الشركة) إلى متغير رقابي ومن ثم تم استبدال الفرض الاول محل الدراسة بالتحليل الأساسي بسؤال، حتى يتم اجراء مقارنة بين نتائج التحليلين الإضافي والأساسي وتحديد مدى الاختلاف بينهما، وذلك بغرض توفير المزيد من الوضوح على العلاقة الرئيسية بالتحليل الأساسي، والتحقق من قدرة التأثير على قوة أو اتجاه العلاقة محل الدراسة بعد ادخال المتغيرات الرقابية.

وفي سياق العلاقة التأثيرية بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، استهدف السؤال اختبار ما إذا كانت (طبيعة ملكية الشركة) تؤثر أيضاً بجانب خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وللتحقق من هذا الأثر تم اختبار أثر المتغير الرقابي للإجابة على السؤال بنعم او لا كالتالي

ولاختبار هذا السؤال تم استخراج نموذج الانحدار المتعدد رقم (3):

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 INDEP_{it} + \beta_3 MEET_{it} + \beta_4 OWNER_{it} + \beta_5 COSIZE_{it} + \beta_6 LEV_{it} + \beta_7 PRO_{it} + \varepsilon \quad (3)$$

ويوضح الجدول رقم (6) نتيجة الاختبار الاحصائي لهذا السؤال

جدول 6: نتيجة اختبار السؤال في ظل التحليل الإضافي

النموذج	التحليل الاساسي	التحليل الإضافي
Variables	Sig	Sig
SIZE	.173	.168
INDEP	.032	.037
MEET	.833	.878
OWNER	-	.877
Adj R ²	0.337	0.334
Sig(F)	.000	.000

اتضح من جدول الانحدار السابق انه بعد ادخال متغير طبيعة ملكية الشركة كمتغير رقابي أن النموذج ظل معنوياً، كما يتضح انخفاض القوة التفسيرية للنموذج (بصورة طفيفة). وتحليل معاملات الانحدار نجد وجود تأثير إيجابي وغير معنوي لمتغير طبيعة ملكية الشركة كمتغير رقابي، على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ومن ثم فإن متغير طبيعة ملكية الشركة (عائلية أو غير عائلية) لم يكن له تأثير معنوي سواء عند اختباره كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي، أو كمتغير رقابي، وتدل هذه النتيجة على أن نوع ملكية الشركة لا يُعد عاملاً حاسماً في تفسير العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (مثل الحجم، الاستقلالية، وتكرار الاجتماعات) والأداء المالي في البيئة محل الدراسة. وقد يكون ذلك ناتج عن تقارب في الممارسات الإدارية والحوكومية بين الشركات العائلية وغير العائلية، أو أن القرارات المتعلقة بالأداء المالي تتأثر بعوامل أخرى أكثر تأثيراً من طبيعة الملكية، مثل الهيكل التنظيمي، أو البيئة التنافسية، أو المتغيرات الاقتصادية الكلية. كما أن البيئة المؤسسية في السوق المصري قد تقلل من الاختلافات الجوهرية بين الشركات العائلية وغير العائلية فيما يتعلق بتأثير خصائص الحوكمة على الأداء المالي، ما يؤدي إلى عدم ظهور دلالة إحصائية في هذا السياق.

11.6 نتائج البحث

تناول البحث دراسة أثر طبيعة ملكيه الشركات (عائليه أو غير عائليه) على العلاقة بين خصائص لجنه المراجعة والاداء المالي للشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية وذلك بالتطبيق على بعض الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

خلص البحث تطبيقياً إلى قبول الفرض الفرعي الأول والثاني والثالث القائل بوجود تأثير معنوي لحجم لجنه المراجعة، واستقلال لجنه المراجعة، ومعدل تكرار اجتماعات لجنه - كلاً على حده - على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما أن التأثير كان موجباً.

خلص البحث تطبيقياً إلى قبول جزئي للفرض الرئيسي الأول القائل بوجود تأثير معنوي لخصائص لجنه المراجعة على الاداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث لم يتبقى الا متغير استقلال لجنة المراجعة محتفظاً بمعنويته وتلاشي التأثير المعنوي لكلا من متغير حجم لجنة المراجعة وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة، وذلك عند مقارنة نتائج الانحدار البسيط والمتعدد ويمكن تفسير ذلك بأن التأثير الفردي لكل خاصية أقوى من التأثير المشترك.

كما أن ادخال المتغيرات الرقابية (خاصة ربحية الشركة) ساعد في توضيح الأثر الحقيقي لكل متغير، وان استقلال لجنة المراجعة يعتبر المتغير الأكثر ارتباطاً فعلياً بجودة الحوكمة والرقابة الداخلية حيث أن وجود أعضاء مستقلين يتمتعون بقدر كبير من الحيادية والموضوعية وأقل عرضة للضغوط الإدارية أو المصالح الشخصية، يعزز من دورهم الرقابي ويقلل من احتمالات التلاعب أو التضليل المالي. ومن ثم فإن وجود لجنة مراجعة مستقلة يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين وأصحاب المصلحة، مما يعزز من ثقة الأسواق في الشركة، ويرفع من قيمتها السوقية، وبالتالي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي.

خلص البحث تطبيقياً إلى قبول الفرض الثاني جزئياً القائل باختلاف التأثير المعنوي لخصائص لجنه المراجعة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف طبيعة ملكيه الشركات (عائليه وغير عائليه) وترى الباحثة وترى الباحثة أنه عند ادخال متغير طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية) كمتغير معدل للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، أظهرت النتائج أن متغير استقلال لجنة المراجعة ظل يحتفظ بتأثيره المعنوي علي الأداء المالي سواء في الشركات العائلية او غير العائلية في حين لم تظهر باقي خصائص لجنة المراجعة (الحجم وتكرار الاجتماعات) اي دلالة معنوية تفاعلية مع طبيعة الملكية، وهو ما يتطابق مع نتائج نموذج الانحدار المتعدد الأول (بدون ادخال متغير طبيعة الملكية)، وتشير تلك النتيجة الي أن استقلال لجنة المراجعة يعد بعد هام ومؤثر في تحسين الأداء المالي بغض النظر عن طبيعة الملكية مما يعكس دوره الهام في فاعلية الحوكمة، كما توضح تلك النتيجة أن طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية) لا تعدل من العلاقة بين خصائص لجنة

المراجعة والأداء المالي للشركة بشكل جوهري مما يشير الى محدودية التأثير التفاعلي لهذا المتغير على العلاقة محل الدراسة.

فيما يتعلق بالتحليل الاضافي فقد خلصت الباحثة إلى أن متغير طبيعة ملكية الشركة (عائلية أو غير عائلية) لم يكن له تأثير معنوي سواء عند اختباره كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي، أو كمتغير رقابي، وتدل هذه النتيجة على أن نوع ملكية الشركة لا يُعد عاملاً حاسماً في تفسير العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (مثل الحجم، الاستقلالية، وتكرار الاجتماعات) والأداء المالي في البيئة محل الدراسة.

12.6 توصيات البحث

في ضوء هدف البحث وحدوده، ونتائجه بشقيه النظري والتطبيقي، وفي ضوء مشكلة البحث وهدفه، توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة تعزيز استقلالية لجان المراجعة في الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية بغض النظر عن طبيعة الملكية، وذلك من خلال تعيين أعضاء مستقلين ذوي خبرة وذلك لضمان فعالية الرقابة وتحسين الأداء المالي للشركات.
- عدم الاعتماد على التأثير التراكمي لخصائص لجنة المراجعة كمؤشر على تحسين الأداء المالي، حيث أظهرت النتائج أن دمج الخصائص لا يؤدي بالضرورة إلى تأثير معنوي.
- توصي الباحثة اختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والاداء المالي للشركة على عينات مختلفة وفي فترات زمنية مختلفة وباستخدام مقاييس اخرى للأداء المالي.
- يجب على اقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية توجيه الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات ذات الصلة بعلاقته خصائص لجنة المراجعة وطبيعة ملكية الشركات تأخذ في الاعتبار متغيرات إضافية مثل نوع الصناعة أو تأثير الأنظمة القانونية المختلفة، وذلك لتعزيز فهم العلاقة بين طبيعة الملكية والحوكمة والأداء المالي.

13.6 الدراسات المستقبلية المقترحة

في ضوء هدف البحث، وخطته، والمشكلة التي تناولها، وما اسفرت عنه الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج يمكن عرض بعض النقاط البحثية المستقبلية المقترحة. إذ ترى الباحثة بوجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، أهمها ما يلي:

- دور لجنة المراجعة في الرقابة على الحوكمة المؤسسية في الشركات متعددة الجنسيات.
- دور لجنة المراجعة في ضمان دقة تقارير الاستدامة البيئية والاجتماعية.
- كيفية تطوير دور لجنة المراجعة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة.
- أثر التنوع داخل لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات.
- تحليل أثر طبيعة الملكية على سلوك لجنة المراجعة.

- دور لجنة المراجعة في تقليل المخاطر المرتبطة بالاستدامة: منظور حوكمة الشركات.
- العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الهيئة العامة للرقابة المالية، (2025)، قواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية. متاح على

<https://www.egx.com.eg>

شرف، إبراهيم احمد إبراهيم. (2023). أثر طبيعة الملكية (عائلية/غير عائلية) على العلاقة بين القدرة الإدارية وتوقيت نشر التقارير المالية-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية. كلية التجارة جامعة طنطا*. 10(3)، 655-730.

عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد. (2011). العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختباريه في البيئة المصرية. *مجلة التجارة والتمويل. كلية التجارة جامعة طنطا*. العدد 2، 157 - 243.

نويجي، حازم محفوظ. (2017). أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة التجارة والتمويل. كلية التجارة جامعة طنطا*. 37(4). 134-

.172

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abernathy, J.L., Beyer, B., Masli, A., & Stefaniak, C. M. (2015). How the source of audit committee accounting expertise influences financial reporting timeliness. *Current Issues in Auditing*, 9(1), 1-9.
- Afify, H. (2009). Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt. *Journal of Applied Accounting Research*, 10(1), 56-86.
- Aldamen, H., K. Duncanb, K. Simone, R. McNamarab and S. Nagelc. (2012). Audit committee characteristics and firm performance during the global financial crisis. *Accounting and Finance* 52: 971-1000.
- Al-Jalahma, A. (2022). Impact of audit committee characteristics on firm performance: Evidence from Bahrain. *Problems and Perspectives in Management*, 20(1), 247-261.
- Al-Okaily, J., & Naueihed, S. (2020). Audit committee effectiveness and family firms: impact on performance. *Management Decision*. 58(6). 1021-1034.
- Al-Rassas, A., & Kamardin, H. (2015). Internal and external audit attributes, audit committee characteristics, ownership concentration and earnings quality: evidence from Malaysia. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 6(3), 458-470.

- Alrawashedh, A., Albawwat, A., Al Zobi, M (2020). The Effect of Board of Directors and Audit Committee Characteristics on Company Performance in Jordan, *International Journal of Financial Research*, 11(11), 1-15.
- Amer, M., Ragab, A. and Shehata, S. 2014. Audit Committee Characteristics and Firm Performance: Evidence from Egyptian Listed Companies. *Proceedings of 6th Annual American Business Review Conference*.
- Arens, A., Elder, R., & Beasley, M. (2014). Auditing and assurance services-An integrated approach; includes coverage of international standards and global auditing issues, in addition to coverage of. Aufl., Boston. Retrieved from https://scholar.google.es/scholar?q=auditing+and+assurance+services+an+integrated+approach&btnG=&hl=es&as_sdt=0%2C5&as_ylo=2012#0
- Al-Matari, E. M., & Al-Swidi, A. K. (2020). The moderating effect of audit committee independence on the relationship between corporate governance mechanisms and firm performance in Oman. *International Journal of Ethics and Systems*, 36(2), 265-285.
- Agyemang-Mintah, P., & Schadewitz, H. (2021). Audit committee independence and firm performance: Evidence from the UK. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 32(1), 5-36.
- Ali, M., & Abbas, A. (2022). Impact of Audit Committee Characteristics on Firm Performance: Evidence from Emerging Markets. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 20(2), 310-331.
- Andersson, F. W., Johansson, D., Karlsson, J., Lodefalk, M., & Poldahl, A. (2018). The characteristics of family firms: exploiting information on ownership, kinship, and governance using total population data. *Small Business Economics*, 51, 539-556.
- Al-Okaily, J., & Naueihed, S. (2020). Audit committee effectiveness and family firms: impact on performance. *Management Decision*, 58(6), 1021-1034.
- Akhtaruddin , M. , & Hasnah Haron , (2010) , Board ownership, audit committees' effectiveness and corporate voluntary disclosures , *Asian Review of Accounting* , Vol. 18, No. 1
- Brick, I, E., and N.K. Chidambaran . 2010. Board meetings, committee structure, and firm value. *Journal of Corporate Finance* 16: 533 – 553
- Baccouche, S. (2015). Directors' multiple directorships and their appointment to board committees: Evidence from France. *International Review of Management and Business Research*, 4(1), 332-335.
- Beasley, M. S., Carcello, J. V., Hermanson, D. R., & Lapedes, P. D. (2000). Fraudulent financial reporting: *Consideration of industry traits and corporate governance mechanisms*.
- Bergstresser, D., & Philippon, T. (2006). CEO incentives and earnings management. *Journal of Financial Economics*, 80(4) 511–529.
- Bhasin, M. (2013). Corporate Accounting Scandal at Satyam: a Case Study of India'S Enron. *European Journal of Business and Social Sciences*, 1(12), 25–47.
- Campbell, K., & A. Mínguez-Vera. (2008). Gender diversity in the boardroom and firm financial performance. *Journal of Business Ethics*, 83(3), 435-451.

- Carcello, J. V., Hermanson, D. R., & Ye, Z. (2011). Corporate governance research in accounting and auditing: Insights, practice implications, and future research directions. *Auditing: A journal of practice & theory*, 30(3), 1-31.
- Chakrabarty, S. (2009). The influence of national culture and institutional voids on family ownership of large firms: A country level empirical study. *Journal of International Management*, 15(1), 32-45.
- Cheah, S. S., Kuan, T. C., Chew, S. C., Low, X. Y., & Poon, Z. H. (2016). Audit Committee Characteristics and Firm Performance of Public Listed Companies in Malaysia (Doctoral dissertation, UTAR).
- Chou, T.K and A.D.Buchdadi .2017. Independent Board, Audit Committee, Risk Committee, the Meeting Attendance level and Its Impact on the Performance: A Study of Listed Banks in Indonesia. *International Journal of Business Administration* 8 (3) :24 -36.
- Contessotto, C., & R. Moroney. (2014). The association between audit committee effectiveness and audit risk. *Accounting & Finance*, 54(2), 393-418. <https://doi.org/10.1111/acfi.12010> .
- DeZoort, F. T., Hermanson, D. R., Archambeault, D. S., & Reed, S. A. (2002). Audit committee effectiveness: A synthesis of the empirical audit committee literature. *Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of the Empirical Audit Committee Literature*, 21, 38.
- Delloitte. (2015). Audit Committee Resource Guide. Publisher: Deloitte Development LLC.
- Fama, E. F., & Jensen, M.C., (1983). Separation of ownership and control. *Journal of Law & Economics*, 26(2), 301-26.
- Foong, S. S., & Lim, B. L. (2023). Managerial ability and CEO pay of family firms in Malaysia: does family involvement in management matter?. *Spanish Journal of Finance and Accounting/Revista Española de Financiación y Contabilidad*, 52(2), 206-232.
- García ,Laura Sierra ,Emiliano Ruiz Barbadillo ,and Manuel Orta Pérez.(2016) .. Audit committee and internal audit and the quality of earnings: empirical evidence from Spanish companies *Journal of Management & Governance*.16 (2) .305-331.
- Gabriela Z. 2014. The Audit Committee Characteristics and Firm Performance: *Evidence from the UK, ECONOMIAE GESTA*.
- Haji, Abdifatah Ahmed & Mutalib Anifowose , (2016) . Audit committee and integrated reporting practice: does internal assurance matter, *Managerial Auditing Journal*, 31(8/9). 915-948.
- Haji , Abdifatah Ahmed , (2015) , The role of audit committee attributes in intellectual capital disclosures Evidence from Malaysia, *Managerial Auditing Journal* , 30 (8/9), No. 8/9. 756-784.
- Habbash, M. and. S. Alagla. (2015), Audit Committee Effectiveness and Audit Quality: Evidence from Saudi Arabia, *Journal of Administrative and Economic Sciences. Qassim University* 8(2): 41-60.

- Hassan, Y., R. Hijazi and K. Nasser. (2017). Does Audit Committee Substitute or Complement other Corporate Governance Mechanisms: Evidence from an Emerging Economy. *Managerial Auditing Journal* 32(7). 658-681.
- Haji, A. and M. Anifowose. (2016). Audit committee and integrated reporting practice: does internal assurance matter?. *Managerial Auditing Journal*, 31 (8/9). 915 – 948.
- Haldar, A., & Nageswara Rao, S. V. D. (2020). Audit committee characteristics, board interlocks, and accounting conservatism: Evidence from an emerging market. *International Journal of Disclosure and Governance*. 17, 161-174
- Herdjiono, I., & I. M. Sari. (2017). The Effect of Corporate Governance on the Performance of a Company. Some Empirical Findings from Indonesia. *Journal of Management and Business Administration*, 25(1), 33-52.
- Hillman, A. J., Withers, M. C., & Collins, B. J. (2009). Resource dependence theory: A review. *Journal of management*, 35(6), 1404-1427.
- Ho, J.L. and Kang, F. (2013), Auditor choice and audit fees in family firms: evidence from the S&P1500, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 32 (4), 71-93.
- Jensen, M.C., & Meckling, W.H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360
- Juwita, R. (2019). The effect of corporate governance and family ownership on firm value. *Review of Integrative Business and Economics Research*, 8, 168-178.
- Kabajeh, M. A. M., Nu'aimat, S. M. A. A., & Dahmash, F. N. (2012). The relationship between the ROA, ROE and ROI ratios with Jordanian insurance public companies market share prices. *International Journal of Humanities and Social Science*, 2(11), 115-120.
- Kallamu, B. S., & N. A. M. Saat. (2015). Audit committee attributes and firm performance: evidence from Malaysian finance companies. *Asian Review of Accounting*, 23(3), 206-231. <https://doi.org/10.1108/ARA-11-2013-0076>.
- Karamanou, I., & Vafeas, N. (2019). The association between corporate boards, audit committees, and management earnings forecasts: An empirical analysis. *Journal of Corporate Finance*, 59, 162-183.
- Khalif, H. and k. Samaha. (2016), Audit Committee Activity and Internal Control Quality in Egypt: Does External Auditor's Size Matter?, *Managerial Auditing Journal* 31(3) , 269-289 .
- Klein, A. (2002). Economic determinants of audit committee independence. *The Accounting Review*, 77(2), 435-452.
- KPMG (2021). Audit Committee Institute: Global Audit Committee Survey.
- Li, Jing, Musa Mangena, & Richard Pike. (2012) . The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure, *The British Accounting Review*, vol 44.98–110
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (1999). *Corporate ownership around the world*. *The journal of finance*, 54(2), 471-517.
- Lourenço, I. C., Branco, M. C., & Curto, J. D. (2018). Timely reporting and family ownership: the Portuguese case. *Meditari Accountancy Research*, 26(1), 170-192.
- Lee, P. C. (2014). A theoretical analysis of the audit committee's role in China. *Global Journal of Management and Business Research*, 14(5), 1-13.

- Li, Jing, Musa Mangena, & Richard Pike, (2012), The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. *The British Accounting Review*, 44, 98–110.
- Melin, L. and Nordqvist, M. (2007), The reflexive dynamics of institutionalization: *the case of the family business*, *Strategic Organization*, 5 (3), 321-333.
- Miralles-Marcelo, J. L., del Mar Miralles-Quirós, M., & Lisboa, I. (2014). The impact of family control on firm performance: Evidence from Portugal and Spain. *Journal of Family Business Strategy*, 5(2), 156-168.
- Mohammed, N. F., & Saeed, A. (2021). Impact of Audit Committee Characteristics on Financial Performance: Evidence from Developing Countries. *Journal of Financial Accountability and Management*, 37(1), 122-137.
- Mustakallio, M., Autio, E. and Zahra, S.A. (2002), Relational and contractual governance in family firms: effects on strategic decision making, *Family Business Review*, 15(3). 205-222.
- Nelson, S. P., & Jamil, N. (2011). Audit Committees and Financial Reporting Quality Following the Government Transformation Program: *Evidence from Malaysia*. *AKEPT Annual Young Researchers X³*.
- Orjinta, H. I., & Evelyn, I. N. (2018). Effect of audit committee characteristics on performance of non-financial firms: evidence from a recessed economy. *International Journal of Innovation and Applied Studies*, 24(1), 289–298 .
- Turley, S., & Zaman, M. (2007). Audit committee effectiveness: informal processes and behavioral effects. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 20(5), 765-788.
- Treadway, J . C .1987. Report of the National Commission On Fraudulent Financial Reporting, (Washinton , D . C) : 30-42 .
- Wilbanks, R.M., Hermanson, D.R. and Sharma, V.D. (2017), Audit committee oversight of fraud risk: the role of social ties, professional ties, *and governance characteristics*, *Accounting Horizons*, 31(3).21-38
- Wadesango, N., Muzuwe, F.T., Malatji, S., Sitsha, L., & Wadesango, O. (2021). Literature review of the effects of the adopation of Data analystics on gathering audit evidence. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 25(5), 1-7.
- Zahirul, M., Nazrul, M., & Bhattacharjee, S. (2010). Agency problem and the role of audit committee: Implications for corporate sector in Bangladesh. *International Journal of Economics and Finance*, 2(3), 177-188.

Abstract

The study aimed to study and test the impact of audit committee characteristics (size, independence, and number of meetings) on a company's financial performance, and the impact of ownership type (family or non-family) as a moderating variable of this relationship. To achieve the study's objective, an empirical study was conducted on a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, during the period from 2019 to 2022. Under fundamental analysis, the researcher found only a significant impact of the audit committee independence variable on the financial performance of companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The same result was reached when the ownership type variable (family or non-family) was included as a moderating variable. Under additional analysis, it was found that the company ownership type variable (family or non-family) had no significant impact, whether tested as a moderating variable for the relationship between audit committee characteristics and financial performance or as a controlling variable. This result indicates that the type of company ownership is not a decisive factor in explaining the relationship between audit committee characteristics (such as size, independence, and frequency of meetings) and financial performance in the context under study.

Keywords Audit Committee؛ Ownership Type (Family or Non-Family)؛ Financial Performance.